# الأسس العلمية العامة

# الراجعة إلى الناقض في

# نقض الشبهات

## تأليف د. محمد هشام طاهري

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعلى منارات الشريعة بأدلتها، وأظهرها بسواطع حججها، أحمده سبحانه وأنزهه عن أقوال المشبهين والملبسين، وأستعين به على رد شبهات المبطلين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابـه أجمعين.

**أما بعد:**

فإن الله تعالى أقام الحجة على الخلق بطرق شتى، ومن أهمها إرسال الرسل تترى، وإنزال الكتب الشتى.

وإذا كان كذلك كان الاحتجاج بهما من أقوى أنواع الاحتجاج عند من سلّم للوحين، ونور الله قلبه ببراهينهما.

**وحتى يكون الرد على أهل الشبهات قويا ناصعا للحق، لا بد أن يكون مؤيدا بالنقل المحقَّق، والعقل المدقَّق، وإذا قُدِّم النقلُ الصادقُ، والعقلُ الفائقُ، بأسلوب صحيحٍ، ورد فصيحٍ، كان أدعى للقبولِ، وأرجى للمأمولِ.**

فإذا نُقِضَت وَلَّتِ الشبهة، واضمحلت الظلمة، وانكشف الغطاء، وزال الارتياب والمراء، ووضح البيان، وحصحص الحق للعيان، وبان اليقين،

وثبت النصح المبين، ووضح النهار، واستقامت السبل للأخيار، واستوى المسلك للساري.

والرد على الشبهات لا بد أن يكون قائما على أسس ومباني وخطوات، حتى يؤتي ثماره بين البريات، ويجنى قطافه الدعاة، لهذا فإني أقدم بين يدي المشايخ الفضلاء، والدعاة الأتقياء، والمربين النصحاء، والقراء الأذكياء، هذا البحث المتواضع وهو بعنوان:

«**الأسس العلمية الراجعة إلى الناقض في نقض الشبهات**»

والله أسأل أن ينفع به، وأن يتقبله لديه، وأن يجعله من لبنات البناء، في بناء أمتنا الغراء، إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو بكل خير كفيل حفي ومن الخطأ والزلل مجير.

وكان هذا مسبوقاً ببحث ذكرت فيه نبذة في تاريخ نقض الشبهات وقد نشر تحت عنوان: (**نقض الشبهات ضرورة شرعية، التأصيل والتحليل**)(١).

## خـطـة الـبحث

جعلت البحث في مقدمة، ومسائل:

**أما المقدمة؛** فقد اشتملت على:

**١ – الافتتاحية.**

---

(١) نشر في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية في دولة الكويت.

**٢ - خطة البحث.**

**٣- المنهج المتبع في البحث.**

**٤ - عناصر البحث؛ وجعلتها في مسائل على النحو الآتي:**

**المسألة الأولى**: بيان الغرض من نقض الشبهات.

**المسألة الثانية**: أهمية معرفة الغاية من النقض.

**المسألة الثالثة**: أن يكون النقض والرد وقت الضرورة والحاجة.

**المسألة الرابعة**: أهمية الأسلوب الحسن في الرد.

**المسألة الخامسة**: الثبات على الحق.

**المسألة السادسة**: أن يكون مع نقض الشبهات ترغيب وترهيب.

**المسألة السابعة**: الاستفادة من القواعد الشرعية، والأصول المرعية.

**المسألة الثامنة**: التنبه إلى غرض إيراد صاحب الشبهات للأدلة.

**المسألة التاسعة**: أهمية التنبه إلى تحرير محل النـزاع.

**المسألة العاشرة**: نقض أصل الشبهات، وعدم الخوض في الجزئيات.

**المسألة الحادية عشر**: جواز الرد الإلزامي مع الحذر من نسبة اللازم إلى قائله.

**المسألة الثانية عشر**: إلزام الخصم بلازم قوله، وبيان أن ذلك دليل على فساد قوله.

**المسألة الثالثة عشر**: مطالبة الخصم بالدليل.

**المسألة الرابعة عشر**: مطالبة الخصم بنتيجة الدعوى.

**المسألة الخامسة عشر**: جواز النقض التنـزُّلي إذا لم يترتب عليه مفسدة.

**المسألة السادسة عشر**: عدم الانحراف عن الأسلوب العلمي مهما كانت شبهة الخصم.

**المسألة السابعة عشر**: نقض الشبهات بما يفهمه صاحبُ الشبهةِ والعامةُ.

**المسألة الثامنة عشر**: الجواب عما يوجب الشُّبَهَ تركُه أولى.

**المسألة التاسعة عشر**: عدم الكذب على المخالف، ووجوب القول بالحق.

**المسألة العشرون**: عدم الحماس في الرد، والاقتصار على النص.

**المسألة الحادية والعشرون**: قبول الحق من صاحب الشبهة، وعدم الأنفة.

**المسألة الثانية والعشرون**: مراعاة الائتلاف في المسائل الخلافية.

**المسألة الثالثة والعشرون**: الإرشاد إلى الأفضل بعد النقض.

**المسألة الرابعة والعشرون**: تفنيد صاحب الشبهات لبعض أدلة الناقض لا يعني أنه الغالب، ولذا يجب الإتيان بأقوى الأدلة.

**المسألة الخامسة والعشرون**: أهمية التفريق بين القول والقائل، والفعل والفاعل في الحكم.

**المسألة السادسة والعشرون**: ذكر الموجبة الجزئية لنقض السالبة الكلية.

**المسألة السابعة والعشرون**: لا يستدل أحد بنص على باطلٍ إلا وفي النص ما يرد عليه.

**المسألة الثامنة والعشرون**: إذا كانت المقدمة والدليل أو الخبر صحيحاً، والدعوى، أو النتيجة خاطئة؛ فينبغي بيان الدعوى الصحيح، أو النتيجة الصائبة.

**المسألة التاسعة والعشرون**: الحذر من التعميم في القول والحكم.

## مـنـهـج البحث:

**اتبعت في كتابة هذا البحث المنهج الآتي:**

١- جمع المادة من قراءة الكتب وردود أهل العلم الراسخين، والمشهود لهم بالفضل، والإمامة في الدين.

٢- التأمل في الآيات، والسيرة النبوية، وأخذ الفوائد منهما.

٣- جمع المواد بعضها إلى بعض، وترتيبها بحسب التلائم، والتوافق.

٤- إحالة كل فائدة أو قول إلى قائله؛ فما كان بالنص وضعته بين علامتي التنصيص، وما كان بالمعنى أحلت في الحاشية، وقلت: انظر.

٥- أذكر في الحاشية سورة الآية ورقمها.

٦- تخريج الأحاديث النبوية، والآثار المروية؛ فإن كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بذلك، وإن لم يكن فيهما خرجت حسب الفائدة، وذكرت كلام أهل العلم عليه.

٧- الفهارس: وضعت للكتاب فهرسين:

١- فهرس المصادر والمراجع.

٢- فهرس الموضوعات.

## المسألة الأولى: بيان الغرض من نقض الشبهات.

تختلف أهداف الناس في كتابة الردود والنقض، فقد يكتب الشخص في نقض شيء نصرة لما عليه هو –بغض النظر عن كونه حقا أم باطلا، ومن هنا فإن أهم ما ينبغي في نقض الشبهات النظر إلى تحديد الوجهة، والمقصدُ من النقض.

فالأهداف التي تكون مخالفة للشرع، كنصرة الباطل، ونصرة المذاهب الباطلة، أو تعصبا همجيا، أو تقليدا قبيحا.

أو لِيُقَال: عالم، أو فاهم، أو لبيب، أو حاذق؛ فإن هذه كلها أغراض غير مقبولة في نقض الشبهات، ولا تخدم الغرض من النقض.

فإذاً الغرضُ من نقض الشبهات يجب أن يكون واضحا ومُبَيَّنا، ويكون المقصد هو نصرة الحق، ابتغاء وجه الله تعالى، ورجاء ثوابه.

**ومن هنا فإن رد الشبهات لابد وأن يتوفر فيه شرطان، حتى يكون لها القبول عند الله أولا، ثم القبول عند الناس ثانيا.**

**وهذان الشرطان هما: الإخلاص لله تعالى، والمتابعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.**

وهذا مؤصل في الكتاب والسنة، ويدل عليه أقوال أئمة الإسلام، وإليك بعضاً من الأدلة على أهمية الإخلاص، وأن تكون الوجهة والقصد رضا الله

تعالى، ونصرة هدي النبي صلى الله عليه وسلم، وإظهار حقيقة الإسلام ليس إلا، وبما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس إلا.

قال الله تعالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}[1]، ومعلوم أن رد الشبهات التي ترد على دين الله تعالى، أو كتابه، أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم مِن أعظم العبادات، ولهذا كان لا بد من الإخلاص إذ كل عبادة فإنها لا تصح إلا بإخلاص نيةٍ لله تعالى.

بل إذا أراد الإنسان أن يكون أُمَّةً في نفسه، وداعية له القبول في الأرض، فعليه بالإخلاص؛ فإنه سبيل مَن مضى من الأنبياء والعلماء، والشهداء والصلحاء، والأتقياء والأولياء.

قال تعالى -مبينا أنه أمر صفوة خلقه، وخيرته من رسله محمداً صلى الله عليه وسلم بالإخلاص-:{قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللهَّ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ}[2].

وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يريد إلا وجه الله تعالى من عبادته؛ فقال تعالى عنه: ﴿قُلِ اللهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي﴾[3]

---

(١) سورة البينة، الآية ٥.

(٢) سورة الزمر، الآية ١١.

(٣) سورة الزمر، الآية ١٤.

بل إن الإخلاص في كل عمل -وهذا العمل الذي يتوجه إليه النقد من كل صوب على وجه الخصوص- يُنجِي صاحبَه مِن مهالك لا يتوقعها، كما أخبر الله تعالى عن نجاة نبيه يوسف لأنه كان من المخلصين، كما قال تعالى: {كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ}[1]، فبقراءة الفتح أفادت أنه كان مختاراً، وبقراءة كسر اللام في «المخلصين»[2]، أفادت الآية أنه كان سبب نجاته إخلاصه السابق.

والآيات في وجوب الإخلاص لله تعالى كثيرة، وكلها دالة على أن العبادة لا بد فيها من الإخلاص.

وأما الأحاديث في هذا المعنى فهي غير محصورة، وأذكر منها حديثين لهما تعلق قوي بموضوعنا:

**الحديث الأول**: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله،

---

(١) سورة يوسف، من الآية ٢٤.

(٢) انظر تفسير الجلالين عند هذه الآية من سورة يوسف.

ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه»[1].

ففي الحديث دلالة واضحة على وجوب الإخلاص في كل عمل، وأن من كان في عمله التفاتة إلى دنيا، أو غير ذلك؛ فإن عمله لذلك، فمن أراد أن يكون رده للشبهات عملا مقرِّباً له إلى الله تعالى فليخلص فيه النية.

**الحديث الثاني**: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القتال في سبيل الله تعالى؟؛ فقال: الرجل يقاتل غضباً، ويقاتل حميةً،... فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»[2].

فانظر كيف أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم جعل الإخلاص سببا للقبول، وأن من نظر إلى حظ نفسه؛ فإنه لا يلتفت إليه، ومن هنا يتأكد لمن يرد على الشبهات، أن ينظر إلى حظ نفسه؛ فيلغيها تماما، وأن يلتفت إلى نصرة دين الله تعالى فحسب.

---

(١) رواه إماما المحدثين، الإمام البخاري في صحيحه، كتاب بدأ الوحي، باب كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (ح ١)، والإمام مسلم، كتاب الإمارة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: إنما الأعمال..، (ح١٩٠٧)، كلاهما عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من سأل وهو قائم عالمـًا جالسـًا، (ح١٢٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، (ح١٩٠٤)، كلاهما عنه.

ومن تمام فقه الإمام البخاري –رحمه الله أن أورد هذا الحديث في كتاب العلم، لينبه على أن العلم من العبادة، ولا بد فيه من الإخلاص، ولا شك أن من العلم رد الشبهات.

**ومن تمام إمارة الإخلاص القبولُ**؛ وقد جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «من أسخط اللهَ سَخِطَ اللهُ عليه، وأسخط عليه من أرضاه في سخطه.

ومن أرضى اللهَ في سخط الناسِ رضي اللهُ عنه، وأرضى عنه من أسخطه في رضاه، حتى يزينه ويزين قوله وعمله في عينه».[1]

قال الخطيب البغدادي –رحمه الله: (ويُخلص النية في جداله بأن يبتغي به وجه الله)[2]، فإذا الإخلاص قطب رحى هذا العمل، بل هو (قطب رحى الدين)[3].

---

(١) (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح غير يحيى بن سليمان الحفري، وقد وثقه الذهبي في آخر ترجمة يحيى بن سليمان الجعفي) كما قال البزار في مجمع الزوائد ١٠/ ٢٢٥،٢٢٤، والحفري غير الجعفي، وأعل الحديث العلامة الشيخ الألباني وبين ما في إسناده من مقال؛ كما في السلسلة الصحيحة، تحت حديث (٢٣١١).

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢/ ٢٥٢٦.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١/ ٢١.

**وأما المتابعة لرسول الله** صلى الله عليه وسلم فيكون باتباع الشرع في رد الشبهات، بحيث لا يكون بما يأتي:

١- الأحاديث الواهية.

٢- الأقوال الزائفة.

٣- الحجج الباطلة.

٤- الأساليب والهيئات غير اللائقة.

إذا فالعمل الصالح هو الذي يكون خالصاً وصواباً.

وهذا نبي الله شعيب عليه السلام يبين لقومه أنه ما يريد بما يدعوهم إليه، وما يبين لهم مِن بطلان ما تعلقوا به من الشبهات، لا يريد من ذلك كله إلا الإصلاح وهو موافقة الشرع؛ وما سوى ذلك فهو الإفساد، قال تعالى عنه:{}[1].

وقال تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾[2]؛ فهذه الآية جمعت بين الشرطين؛ فأمر

---

(١) سورة هود، من الآية ٨٨.

(٢) سورة الكهف، الاية ١١٠.

بالعمل الصالح، وهو الصواب الذي يكون على وفق شرعه، وهدي نبيهﷺ، وأمر باجتناب الشرك في ذلك.

قال أبو نصر السجزي –رحمه الله: (وليكن مَن قصد مَن تكلم في السنة: اتباعُها، وقبولُها، **لا مغالبة الخصوم**، فإنه يُعان بذلك عليهم، وإذا أراد المغالبة ربما غُلب)[1].

**فليحذر الناقض والراد للشبهات** (من فساد النية، وطلب الظهور، والغلبة لنفسه؛ فإن ذلك قد يكون سببا للخذلان، وإن كان مخالفه على الباطل)[2].

**قال الإمام الهمام ابن القيم العلاّم**: (ولا يمكن الرد على أهل الباطل إلا مع اتباع السنة من كل وجه، و إلا فإذا وافقها الرجل من وجه، وخالفها من وجه، طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالفها فيه، واحتجوا عليه بما وافقهم فيه من تلك المقدمات المخالفة للسنة.

ومن تدبر عامة ما يحتج به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحق منهم، وجد حجتهم إنما تقوى على من ترك شيئا من الحق الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه؛ فيكون ما تركه من الحق أعظم حجة للمبطل

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص٢٣٥.

(٢) أصول الجدل والمناظرة للشيخ د.حمد العثمان ص٥٢١.

عليهم، ويجد كثيرا من أهل الكلام يوافقون خصومهم على الباطل تارة، ويخالفونهم في الحق تارة؛ فيتسلطون عليهم بما وافقوهم فيه من الباطل، وبما خالفوهم من الحق.

وليس لمبطل بحمد الله حجة ولا سبيل بوجه من الوجوه على من وافق السنة، ولم يخرج عنها، حتى إذا خرج عنها قدر أنملة تسلط عليه المبطل بحسب القدر الذي خرج به عن السنة؛ فالسنة حصن الله الحصين الذي من دخله كان من الآمنين، وصراطه المستقيم، الذي من سلكه كان إليه من الواصلين، وبرهانه المبين الذي من استضاء به كان من المهتدين؛ فمن وافق مبطلا على شيء من باطله جره بما وافقه منه إلى نفي باطله)[1].

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم ٤/ ١٢٥٥.

## المسألة الثانية: أهمية معرفة الغاية من نقض الشبهات:

إن نقض الشبهات لا ريب أنه من الجهاد في سبيل الله كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم الراسخين.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله: (الراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحي يقول:«الذب عن السنة أفضل من الجهاد».

والمجاهد قد يكون عدلاً في سياسته، وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور...، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطناً وظاهراً، ووجه شكره: نصره للسنة والدين؛ فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه)[1].

فالمبين لشبهات أهل الباطل قائم بأعظم العبادات، وأفضل القربات، وعليه فلا بد وأن يكون مخلصا لله تبارك وتعالى، متبعا فيه الشريعة.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله بعد قوله تعالى:﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ

(١) نقض المنطق ص١٢.

وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[1]: (قال أبو هريرةﷺ: «كنتم خير الناس للناس، تأتون بهم في الأقياد والسلاسل تدخلونهم الجنة».

أخبر أن هذه الأمة خير الأمم لبني آدم؛ فإنهم يعاقبونهم بالقتل والأسر، ومقصودهم بذلك الإحسان إليهم، وسوقهم إلى كرامة الله، ورضوانه، وإلى دخول الجنة.

**وهكذا الرد على أهل البدع: من الرافضة، وغيرهم، إن لم يقصد فيه بيان الحق، وهدى الخلق، ورحمتهم، والإحسان إليهم، لم يكن عمله صالحا**، وإذا غلظ في ذم بدعة، ومعصية، كان قصده: بيان ما فيها من الفساد، ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد، وغيرها، وقد يُهجَرُ الرجلُ عقوبةً وتعزيزاً، والمقصود بذلك ردعه، وردع أمثاله، للرحمة والإحسان، لا للتشفي والانتقام)[2].

كذلك ينبغي أن يحرص الناقض للشبهات من الشهوة الخفية في الانتصار للنفس، وأن يجعل الإخلاص ملازما له في كل لحظة، وألا يبالي بنفسه، وأن لا يلتفت إلى حظ نفسه.

---

(١) سورة آل عمران، من الآية ١١٠.

(٢) منهاج السنة ٥/ ٢٣٩،٢٣٨.

**ومن أهم علامات عدم الانتصار للنفس، والعجب بها:** عدم الاغترار بنصره وبيانه، وعدم الاعتداد برأيه وجوابه، والاستماع للخصم بفهم وتأدب، وخلق وعدم تعصب.

قال الخطيب –رحمه الله مبينا أهمية عدم اغترار المناظِر بكلام نفسه:(وينبغي أن لا يكون معجبا بكلامه، مفتونا بجداله، فإن الإعجاب ضد الصواب، ومنه تقع المصيبة، وهو رأس كل بلية)[1].

فعلى الناقض للشبهات ألا يذكر ما يدل على مفاخره، وما يُنبي عن سرائره؛ فإن ذلك أدعى لقبول عمله.

والإخلاص والمتابعة في نقض الشبهات يُنتجُ أمورا مفيدة كثيرة، ومنها:

١. يرجى قبول العمل عند الله تعالى.

٢. يرجى وضع القبول لهذه الردود في الأرض.

٣. يحصل فيه التجرد لله تبارك وتعالى، وترك الانتصار للنفس، والفئة، والجماعة.

٤. يقل الرد على هذه الردود.

٥. إذا كان مع الإخلاص المتابعة للشرع –كما أسلفت فإنه لا يكون للمبطل مدخل في الرد.

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢/ ٣٠.

## الـمسألة الثالثة: أن يكون النقض وقت الضرورة أو الحاجة:

لا ينبغي لطالب العلم الانشغال بكل أحد، وإنما ينقض شبهات من يخشى من شبهاته إيقاع الناس في الباطل، ولهذا ليس كل أحدٍ ينبغي الرد عليه، ولا الالتفات إليه.

ولهذا تجد العلماء الكبار، والأئمة الأبرار يؤلفون في باب العقائد والرد على أهل البدع إذا دعت الحاجة؛ وإلا فإذا رُدَّ على كل أحد؛ فإن البدع تنتشر، وإما إذا كانت الشبهات منتشرة، والخوف من لبسها واقعا فحينها يتعين الرد.

**فينبغي للناقض أن يعلم أنه ليس كل شبهة ينبغي ردها**، ولا كل مقالة ينبغي إبطلاها؛ فإن كثيرا من الشبهات والمقالات سخفها ومجرد نقلها دليل على بطلانها؛ فـليس كل إيراد يُرَدُّ، ولا كل إيراد يستحق الرد، وليس مثل تلك الإيرادات محتكَماً، إنما المحتكَم في هذا نصوص الوحي، والعقل المتـزن.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله–:(**وأما الكلام على كل ما يخطر ببال كل أحد من الناس من الشبهات السوفسطائية؛ فهذا لا يمكن أن يبينه خطاب على وجه التفصيل**)[1].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٣٠٦.

وقال –رحمه الله– وهو ويتكلم عن شبهات صاحب «الفصوص»[1] :

(ولو لا أن أصحاب هذا القول كثروا وظهروا وانتشروا، وهم عند كثير من الناس سادات الأنام...، **لم يكن بنا حاجة إلى بيان فساد هذه الأقوال، وإيضاح هذا الضلال**)[2].

**وقال الإمام الدارمي –رحمه الله–** في بيان سبب تأليف كتابه: (أنشأ هذا المعارض يَحكي في كتابٍ له عن المريسي من أنواع الضلال، وشنيع المقال، والحجج المحال.. من الكلام المدلَّس المنقوض، والكفر الواضح المرفوض...

---

(١) وهو ابن عربي الحلولي الاتحادي الصوفي النكرة، صاحب كتاب فصوص الحكم، ورسالة الإسراء إلى مقامات الأسرى!!! وهو يعني بالإسراء أنه عرج به إلى السماوات!! ويعني بالأسرى الأنبياء!! وذلك لأنهم في زعمه أخذوا العلم بواسطة جبريل، أو أنهم أسرى لأنهم اعتقدوا أنهم مخلوقون، مربوبون لله، وأما هو فيزعم أنه محرر عن قيد المخلوقية؛ لأنه بزعمه لا موجود إلا وجود الله؛ فكل شيء في الوجود هو، ولهذا يزعم أنه تحرر من القيود، وأصبح في هذه المقامات يخاطب الأنبياء في السماء واحداً واحداً، حتى وصل إلى الرب تبارك وتعالى بزعمه!!؟؟. انظر: رسالة الإسراء إلى مقامات الأسرى ضمن رسائل ابن عربي، المطبوع بالهند، ص٢ وما بعدها، وانظر كتاب: تفسير ابن عربي للقرآن حقيقته وخطره للدكتور محمد حسين الذهبي، وتنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي للعلامة البقاعي الشافعي.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢/ ٣٥٨،٣٥٧.

ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثها فيكم، **ما اشتغلنا بذكر كلامه، مخافة أن يعلق بعض كلامه بقلوب بعض الجهال،** فيلقيهم في شك من خالقهم وفي ضلال..، فمن أجل ذلك كرهنا الخوض فيه، وإذاعة نقائضه حتى أذاعها المعارض فيكم، وبثها بين أظهركم؛ فخشينا أنه لا يسعنا إلا الإنكار على من بثها، ودعا الناس إليها، منافحة عن الله، وتثبيتا لصفاته العلى، ولأسمائه الحسنى، ودعاءً إلى الطريقة المثلى)[1].

قال أبو بكر ابن العربي المالكي الفقيه –رحمه الله–: (ولا يذهب الزمان في مماشاة الجهال، فإن ذلك لا آخر له)[2].

فلا ينبغي الرد على الجاهل الذي لم ينتسب إلى أهل العلم؛ فإن الرد عليه يصيره مشهورا، وبالعلم موسوما.

وكذلك المتطفل على أهل العلم لا ينبغي النظر في شبهاته؛ لأنها عما قريب تزول، كسحابة صيف ثم تَحُول.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله مبينا تعليله استجابة من سأله أن يؤلف في باب التوحيد والقدر «التدمرية»: (لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما؛ فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن

---

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد ص٣٤.

(٢) العواصم من القواصم ص٢٨١.

أهل النظر والعلم والإرادة والعبادة، لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال، ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعتري القلوب مع ذلك من الشُّبَه التي توقعها في أنواع الضلالات)[1].

(١) التدمرية ص٣.

## المسألة الرابعة: أهمية الأسلوب الحسن في الرد:

وهذه المسألة وإن كانت داخلة في الاتباع؛ إلا أني أفردتها لما لها من أهمية؛ فسلامة الأسلوب، هو قطع لثلثي الطريق للوصول إلى المقصد الشرعي، والله تعالى أمر نبيه موسى وهارون أن يأتيا إلى أعتى خلقه، ويقولا له قولاً حسناً في نفسه، فقال تعالى: ﴿ ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[1] قال الشيخ السعدي -رحمه الله: (ليّناً: أي سهلاً لطيفاً، برفق ولين، وأدب في اللفظ، من دون فحش، ولا صلف، ولا غلظةٍ في المقال، أو فظاظةٍ في الأفعال..؛ أو يخشى: ما يضره فيتركه؛ فإن القول اللين: داعٍ لذلك، والقول الغليظ منفِّرٌ عن صاحبه.

وقد فُسِّر القول اللين في قوله:﴿ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهۡدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخۡشَىٰ ﴾[2]؛ فإن في هذا الكلام: من لطف القول وسهولته، وعدم بشاعته، ما لا يخفى على المتأمل؛ فإنه أتى: بـ«هل» الدالة على العرض والمشاورة، التي لا يشمئز منها أحد، ودعاه إلى التزكي

(١) سورة طه، الآية ٤٣٤٤.

(٢) سورة النازعات، الآية ١٨١٩.

والتطهر من الأدناس، التي أصلها التطهر من الشرك، الذي يقبله كل عقل سليم، ولم يقل: أزكيك، بل قال: تزكَّى أنت بنفسك)[1].

ويستفاد من كلام الشيخ ما يأتي في الدلالة على حسن الأسلوب:

١. أن يكون الكلام سهلا، لا غموض فيه.

٢. أن يكون لطيفا لا غلظة ولا شدة فيه.

٣. أن يكون صريحاً متوجهاً إلى الشبهة، لا غمز، ولا همز فيه.

٤. أن يكون الأسلوب أسلوبا حواريا، لا علويا أمرياً.

٥. أن يكون الصوت لينا، لا قويا ولا جهوريا، يفهم منه التعالي، والانتصار للنفس.

٦. أن يخلو القول من الأقوال البذيئة، والتهم الرذيلة.

٧. أن يكون كل هذا بمنظر حسن، دون التفات في الشكل يفهم منه الكبر والعنجهية.

وقال تعالى مخاطبا خليله محمداﷺ مبينا إياه الأسلوب الأمثل في مخاطبة الكفار وأهل الكتاب:﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن

(١) تيسير الكريم الرحمن للشيخ السعدي ٥/ ١٥٩١٦٠.

ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[1]، قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله: (يقول تعالى آمرا رسوله محمداﷺ أن يدعو الخلق إلى الله بالحكمة، قال ابن جرير: وهو ما أنزله عليه: من الكتاب والسنة، والموعظة الحسنة: أي بما فيه من الزواجر، والوقائع بالناس، ذكِّرهم بها، ليحذروا بأس الله تعالى.. .

﴿ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ أي من احتاج منهم إلى مناظرة وجدال فليكن بالوجه الحسن، برفق، ولين، **وحسن خطاب**، كقوله تعالى: وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾[2]؛ فأمره تعالى بلين الجانب..)[3].

وقال الله تعالى:﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾[4]

---

(١) سورة النحل، الآية ١٢٥.

(٢) سورة العنكبوت، من الآية ٤٦.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٥٩١.

(٤) سورة الإسراء، الآية ٥٣.

ويستفاد من الآية ومما سبق من الكلام ما يأتي:

١. أن من تمام الأسلوب الحسن، الدعوة بالحكمة، واستعمالها، وهي التزام الشرع، ومنهـــا:

أ- الالتزام بنصوص الشرع، وألفاظها.

ب- البعد عن الألفاظ المحدثة.

ت- و(أن يتجنب الألفاظ الغريبة، والمجملة)[١].

ث- ومن الأهمية بمكان الاستفصال عن الألفاظ التي لم ترد في الشرع، **قال شيخ الإسلام -رحمه الله-**:(وما تنازع فيه المتأخرون، نفيا أو إثباتاً، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظٍ أو نفيه، حتى يعرف مراده؛ فإن أراد حقا قُبل، وإن أراد باطلاً رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، لم يقبل مطلقا، ولم يُرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويُفسر المعنى..)[٢].

ج- (إيضاح الحق بأوجز لفظ وأبينه، وإلغاء ما يجب إلغاؤه من الأقوال والمعاني والأدلة التي لا علاقة لها بموضع النـزاع)[٣].

---

(١) آداب البحث والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطي ص ٩١ بتصرف يسير.

(٢) التدمرية ص٦٥٦٦.

(٣) أصول الجدل والمناظرة ص٥٣٩.

٢. أن يخلط رده بشيء من الترغيب والترهيب، وأن لا يكون خطابه كله منصب على بيان الخطأ؛ فإن هذا فيه نفع للآخرين، ولكن المردود عليه قد لا ينتفع به ما لم يكن في الرد ترغيب وترهيب.

٣. أن يهتم بحسن الخطاب، ولين الجانب؛ فإن الأول يجعل الأذن صاغية، والثاني يجعل العين راضية، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾[1]

والأمثلة من القرآن الكريم -من حيث بيان الشبهة، والرد عليها، بأحسن أسلوب وأدق تعبير- كثيرة جدا، وأختم هذه المسألة بقصة حجة إبراهيم على قومه، قال تعالى: ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ

(١) سورة فصلت، الآية: ٣٣-٣٤.

يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (١)

فمحاجة قومه له كان بعد بيان نبي الله إبراهيم: أن هذه الكواكب المعبودة من قبلهم مسيَّرَةٌ، وأنها لا تملك لنفسها حولا ولا قوة؛ فضلاً عن أن يملك لغيرها، فحاجوه بهذه الشبهة الواهية، وهي لم تذكر هنا وبينت في آيات أخر بأنها: معبودات آبائنا، وأنها تنفع وتضر، وخوفوه بذلك.

فأجابهم عن هذه الشبهة بالأسلوب الحسن، والإقناع البين، والحوار البعيد عن الاستفزاز...الخ.

على أن الشدة في بعض المواضع هو الأسلوب الأمثل، وهو من الحكمة، حتى قيل: الحكمة وضع الشيء في موضعه؛ فوضع اللين في موضع اللين، ووضع الشدة في موضع الشدة، ولا ينبغي الخلط، ولا الجور.

---

(١) سورة الأنعام، الآيات ٨٠-٨٣.

قال ابن الوزير الصنعاني –رحمه الله: (وقد شحن الله تعالى كتبه الكريمة المطهرة بكثير من شبه أعدائه الكفرة الفجرة، وأورد شنيع ألفاظهم وصريحها..، ولم يمنعه علمه بعنادهم، من الاحتجاج عليهم، وإرسال خير كتاب ورسول إليهم...

ومن أعظم ما أنزل الله تعالى في ذلك قوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[1]، إذ كان هذا في الرفق بفرعون الذي نص الله تعالى على أنه طغى، وعلى أنه أراه آياته كلها فكذب وأبى، ومن ثم كان اسمه اللطيفُ الأسنى من أخص أسمائه الحسنى، هذا ما لم يشتد غضبه، نعوذ بوجهه الكريم من غضبه، ومن مقارفة موجبه وسببه، ففي مثل تلك الحال يقول ذو العزة والجلال: ﴿ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗ ﴾[2].

وفي الحال الأخريوي الغالبة:﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾[3]، ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ﴾[1]...، ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا ﴾[2].

---

(١) سورة طه، الآية ٤٤.

(٢) سورة التوبة، من الآية ١٢٣.

(٣)سورة الجاثية، من الآية ١٤.

ولا دليل على نسخ ذلك وأمثاله، مما وردت به السنة النبوية، ووصفت به الأخلاق المصطفوية، إلا توهمُ التعارض، ممن خفي عليه حسن اختلاف الأمرين، عند اختلاف الحالين..، وذلك من مقتضى البلاغة عند علماء البيان، حيث يختلف الحالان، ويفترق المقامان.

ومن ثم مدح الله تعالى المؤمنين بالعزة والذلة في آية واحدة، وقَرَن الوعد بالوعيد، وأنزل الكتاب والحديد، كان رسول اللهﷺ نبي الرحمة والملحمة...

والقصد تنبيه ذوي الأفهام الذين يغنيهم القليل عن التكثير والتطويل، فزِنِ الأشياء بميزان الاعتدال، وجادلتهم بالتي هي أحسن كما علّم ذو الجلال)[٣].

=

(١) سورة الفرقان، من الآية ٦٣.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٨٣.

(٣) العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسمﷺ ١/ ١٦٩١٧٣.

## المسألة الخامسة: الثبات على الحق:

إن الذي يتأمل فيما ورد في الكتاب من قصص الأنبياء مع أقوامهم، وكيف كان ثباتهم أمام شبهاتهم، وصبرهم على أذاهم، ليعلم علم اليقين، أن من أهم مقومات الفلاح، والفوز والنجاح، هو الثبات على الحق.

وإن الذي ينقض الشبهات إذا لم يكن من أهل الثبات فإنه لا ينبغي له أن يلج هذا الباب، ولا أن يقرب من المَصَاب؛ لأنه يخشى عليه حينئذٍ أن يكون رده سببا لتقوية جانب أهل الشبهات.

وأسوق بعض الأمثلة على ثبات الأنبياء، وغيرهم، أمام الشبهات، لنعلم أن الثبات أمر لا بد منه:

١. قال الله تعالى عن نبيه نوح عليه السلام: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ

مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾[1]؛ تأمل كيف أن المشركين أوردوا عليه شبهة طول مكثه، كما يفهم من الجواب، ومع ذلك لم يؤمن به إلا القليل، وانظر: إلى الجواب المسدد؛ حيث بين توكله على الله، واعتماده عليه، وعدم الخوف منهم ومن آلهتهم، وأنه مع ذلك في دعوته لا يطلب منهم أجراً؛ فعلامَ يخاف؟؟.

٢. قال الله تعالى عن نبيه شعيب عليه السلام: ﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ مَا نَفۡقَهُ كَثِيرٗا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَىٰكَ فِينَا ضَعِيفٗاۖ وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ٩١ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيّٗاۖ إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ٩٢ وَيَٰقَوۡمِ ٱعۡمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمۡ إِنِّي عَٰمِلٞۖ سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ مَن يَأۡتِيهِ عَذَابٞ يُخۡزِيهِ وَمَنۡ هُوَ كَٰذِبٞۖ وَٱرۡتَقِبُوٓاْ إِنِّي مَعَكُمۡ رَقِيبٞ ﴾[2]، ويتبين من الآيات أن أكثر اعتماد

(١) سورة يونس، الآية ٧١٧٢.

(٢) سورة هود، الآيات ٩١٩٣.

قومه في نشر شبههم كان منصبا على استضعاف نبي الله شعيب عليه السلام، ولهذا كان الرد عليهم في هذه الشبهة، مع وضوح الثبات.

٣. قال الله تعالى عن ثبات مريم: ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُوا۟ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾[1]، فانظر كيف امتثلت الأمر بعد الشبهة التي أوردوها، والتهمة التي ذكروها بكل ثبات أشارت إليه.

**ومن الثبات على الحق في رد الشبهات أن يحترس من التأثر بهذه الشبهات؛** فإن الشبهات خطافة للقلوب، والتكرار له أثر خفي في النفس، مهما كانت وهاء الشبهة وضعفها.

**وأيضاً فإن تكرار الشبهة قد تؤثر على الناقض،** وعلى السامع؛ فينبغي الاختصار عليه بشكل موجز، وأن لا يكرر، خوفا من أن يكون ذلك من

(١) سورة مريم، الآية

تكرار الضلالة، ونشرها ونشر مفاسدها؛ فيحترز (عن إطالة الكلام في غير فائدة، وعن اختصاره اختصاراً يَخل بفهم المقصود من الكلام)[1].

**وكذلك ينبغي أن يحترس من الألفة**، وأن يكون ثابتاً؛ فإن للألفة دورها، في خفاء الشبهة، وعدم جلائها، ولأجل أن للألفة دورا رئيساً في نشر الشبهة فإن الشرع نهى عن مخالطة أهل البدع، فضلا عن مخالطة الكافرين.

جاء في حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «قرأ رسول اللهﷺ ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ﴾ إلى قوله: ﴿ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾[2] فقال: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»[3].

وكل هذا التحذير حتى لا يستحسن بعض مقولاتهم الباطلة بحكم الألفة، أو بحكم الجوار، وأن يكون دائما آخذا بشعار: «إيثار الحق على الخلق»[4].

---

(١) آداب البحث والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطي ص ٩١.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ٧.

(٣) رواه البخاري، كتاب التفسير، سورة آل عمران، باب (١)، ح (٤٥٤٧).

(٤) عنوان لكتاب الإمام ابن الوزير اليماني.

**ومن تمام الثبات على الحق**: أن يكون هو في نفسه صابراً محتسبا، فإذا ابتلي بمحنة صبر، وإن عوفيَ شكر.

**ومما تنبغي الإشارة إليه ذكر ما يكون سببا لدَرَك الحق، وذكر ما يكون صارفا عن الحق**[1]**؛ حتى يبتعد عنها الإنسان، وعلى وجه الخصوص، من تصدى لنقض الشبهات، وهي:**

١. الحرص على معرفة الحق واتباعه، فإن لم يكن له حرص، ضعف الداعي، وجانبه الصواب.

٢. بذل الجهد الكافي للوصول إلى معرفة الحق واتباعه، وإلا وقع في القصور.

٣. الثقة بالله، وعدم الخوف من الأشرار؛ فإن الخائف لا يستطيع الصدع بالحق، وبالتالي ينصرف عنه.

٤. اليقين بأن الحق أمة وحده، وعدم المبالاة بمخالفة الجمهور؛ وإلا فإنه يضعف عن قول الحق، لمخالفة الجمهور.

٥. عدم التعصب إلا للحق؛ وإن التعصب للمتبوعين صارفٌ عن الحق، ومن هنا قيل: اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال.

---

(١) ذكر هذه الصوارف العلامة ابن الوزير اليماني في كتابه: إيثار الحق على الحق ص٣١، والعلامة المعلمي في كتابه: القائد إلى تصحيح العقائد ص٢٣.

٦. عدم الاعتداد بالرأي والهوى، والنفس، والنظر بعين الأدلة والإنصاف.

٧. الرجوع إلى الحق؛ وأما الإصرار على الباطل؛ فإنه صارف عن الحق.

عدم الالتفات إلى المصالح الدنيوية من: مال، وشهوة، وجاه، وغير ذلك؛ فإن الالتفات إليها سبب للانصراف عن الحق، وعدم إدراكه، أو عدم الاعتراف به[1].

(١) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد للعلامة المعلمي ص١٢ وما بعدها، وص٢٣ وما بعدها.

## المسألة السادسة: أن يكون مع نقض الشبهات ترغيب وترهيب:

إن القرآن الكريم فيه كثير من رد الشبهات التي أوردت على الأنبياء من قبل أممهم، ومع هذا تجد فيه أن هذه الشبهات منقوضة بأحسن الأسلوب وأقومه، مع الترغيب والترهيب، مما يجعل القلوب مجمعة، والأذان مصغية، وأضرب على هذا مثالين:

**المثال الأول**: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[1]

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥٢٧٦.

فالذين قالوا: إنما البيع مثل الربا: إنما هي شبهة أوردوها، من دون حجة يذكرونها، ولكن تشويشا على الحق، ولو تأملنا الترغيب والترهيب في الآية لوجدنا شيئا عجيبا من ذلك:

١. قبل أن يذكر الشبهة ذكر حال من تلبس بهذه الشبهة يوم القيامة، وهذه في حد ذاتها ترهيب، من هذه الصفة.

٢. بين الجواب على الشبهة؛ بأن الذي أحل البيع هو الله، وأن الذي حرم الربا هو الله؛ فكيف يتساويان، وهذا رد على الشبهة.

٣. ذكر بعد الجواب ترغيبا لمن التزم بالأمر الشرعي، واتعظ بالمواعظ، وانتهى عن الربا، بأن له ما سلف؛ وأمره إلى الله؛ فعليه باللجوء إليه، لا التكبر عليه.

٤. بين خطورة من تشبث بالشبهة بعد هذا البيان.

٥. ذكر الثمرة الطيبة العاجلة لمن التزم أمر الله بحيث أنه يزيد ماله، والثمرة التي يجنيها من تشبث بالشبهة بحيث أنه يكون ممحوق البركة.

**المثال الثاني**: قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ

وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿٥٣﴾ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ۖ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ۚ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴿٥٤﴾ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1].

فشبهة الكافرين هي: كيف يعادون وقد صاروا رفاتا؛ فجاء الجواب مصحوباً بالترغيب والترهيب، وهذا جلي لمن تأمل.

(١) سورة الإسراء، الآيات٤٧٥٤.

## المسألة السابعة:

## الاستفادة من القواعد الشرعية، والأصول المرضية:

إن معرفة القواعد الشرعيةكقول العلماء: الأصل في العبادات التحريم والمنع ما لم يأت دليل بتشريعه، والأصل في المعاملات الحل حتى يأتي دليل بتحريمه، وكقولهم: الدين مبناه على التوحيد والاتباع، ونحو ذلك من القواعد والأصول تساعد طالب الحق، القائم بالنقض، وتدله على أسهل الطرق في نقض الشبهات، وإبطال الحجج الواهيات.

ومن ذلك أن يعلم ويبين الناقض أنه لا تعارض بين أدلة الشرع مطلقاً، وإنما التوهم ناشئ في الأذهان القاصرة، والفهوم الكليلة.

ومن ذلك أيضاً: التيقن بأنه لا تعارض بين دليل نقلي صحيح، ودليل عقلي صريح، إذ الشرع من الله تعالى الذي خلق العقول، وهو من عند الله، ولا يمكن أن يخالف شرعه أبداً، وإنما ذلك قد يتوهم في الواقع بسبب: ضعف النقل، أو بطلان العقل[1].

ومن ذلك -**وهذا أمر مهم**- التأصيل إلى أن المرجع ينبغي أن يكون شيئا متفقا عليه بين صاحب الشبهات، وبين الناقض؛ فإن صاحب الشبهات لا

---

(١) انظر: الكتاب العظيم الذي ألفه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله درء تعارض العقل والنقل.

بد وأن يعترف بشيءٍ: إما العقل الصحيح، أو الحس، أو المشاهد؛ فيحتج عليه بجنس ما يعترف به ما أمكن؛ فإنه أدعى للقبول.

وإن كان المخالف مقرا بالإسلام؛ فإنه يحال إلى الوحيين: الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[1]، (قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي إلى كتاب الله، وسنة رسوله.

وهذا أمر من الله ﷻ بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة..، فما حكم به الكتاب والسنة، وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال...

فدل على أن من لم يتحاكم في محل النـزاع إلى الكتاب والسنة، ولا يرجع إليهما في ذلك؛ فليس مؤمناً بالله، ولا باليوم الآخر)[2].

ومما يدل على أهمية التنبيه على الأصول قبل الشروع في النقض، أن هذا هو عمل أئمة الإسلام، فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله لما ألف

---

(١) سورة النساء، الآية ٥٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١/ ٥١٨.

كتابه الفذ «التدمرية» قدم له بأصلين، ومثالين، وسبعة قواعد، هي كالتأصيل لرد الشبهات الواردة في باب الصفات، ثم شرع في تفنيد شبهة كلٍّ على حدةٍ[1].

(١) انظر: مقدمة التدمرية ص٥ وما بعدها.

## المسألة الثامنة:

## التنبه إلى غرض إيراد صاحب الشبهات للأدلة:

وهذه مسألة مهمة، حيث إن كثيرا من أصحاب الشبهات يوردون أدلة صحيحة في نفسها، ولكنهم يقصدون من إيرادها معاني فاسدة، ولا يعرف ذلك إلا من سبر منهجه، وعرف مقصده، من ثنايا كلامه، ومن جمل مقاله.

**وإذا كان الأمر كذلك فإن نقض هذه الشبه تكون بأمرين:**

أولا: النظر في صحة الدليل.

ثانيا: النظر في صحة الاستدلال وموضعه.

فإذا صح الأمران كان الدليل والمدلول صحيحا، وإذا تخلف أحدهما كان المدلول غير صحيح؛ لأنه لا يصح الاحتجاج إلا مع صحة الدليل، وصحة الاستدلال.

ويمرر أصحاب الشبهات أو الشهوات أو الهوى -بل والمخلصون على غير فقهٍ- الأخطاء، ويخدعون بها أنفسهم، وخدعوا بها الناس، كل ذلك بسبب وضع الدليل الصحيح في غير موضعه الصريح الصحيح، بقصدٍ أم بغير قصدٍ!!.

فإذاً لابد في القضية من نَصٍّ، وفِقهِ نصٍّ.

فالأمر: دليلٌ في ذاته، واستدلال به.

ومن لم يتنبه لمثل هذا لا يكاد يسلم من الأخطاء في هذا الباب، وما أكثر الذين يغفلون عن أن ما يصح من أدلة المخالف لا بد من وضعها في موضعها الصحيح.

وأذكر مثالا واقعيا على هذا، وهو أن كثيرا من الناس حينما يناقش آخر في قضية إنكار بعض البدع؛ فإنه يأتي بدليل صحيح في غير موضعه، فيقول: إن هذه الأمور من باب محبة النبيﷺ ثم يأتي بأدلة وجوب محبة النبيﷺ؛ مع أن هذا ظاهر في أنه خارج عن النقاش؛ وإنما أتى الخصم بهذا الدليل لكي يشوش، وكأن لسان حاله يقول: إنك لست معظما للنبيﷺ، مع أن النقاش في بدعية هذا العمل المعين، وليس في محبة النبيﷺ، ومعلوم أن أدلة محبة النبيﷺ لا ينكره أحد من المتبعين للسلف.

ومما يدل على أهمية معرفة الغرض والمقصد من إيراد الدليل هذه القصة التي ذكرها ابن النديم في الفهرس: (قال عمرو بن فائد لأبي المنذر سلام القارئ بحضرة محمد بن سليمان: مِمَّنِ الحقُّ؟ قال سلام: من الله. قال: فمَنِ المحِقُّ؟ قال: الله.

قال: ممن الباطل؟ قال: من الله. قال: فمن المبطِل؟ فسكت سلام وانقطع)[1].

(١) الفهرست ص٢٨٧.

فانظر -رعاك الله- كيف توصل المبتدع إلى إقرار بدعته بهذه الطريقة الخفية، في إيراد الدليل، حيث إنه أراد بيان أن الله لا يخلق الباطل، وإنما هو خلق للعباد أنفسهم، وأن الله لم يخلقها لهم.

وتأمل -وفقك الله- كيف أن سلاّماً لما ترك شيئا من الحق وقع فيما لا يحمد عقباه من اللوازم الفاسدة، ولو أنه قال: الحق من الله، وأما الـمُحِق فليس من أسماء الله ﷻ لا ستطاع أن يقول: الباطل من مخلوقات الله، ولا يلزم أن يكون من أسماء الله: المبطل، ولعياذ بالله.

ولو أنه فطن في أول الأمر من أنه يريد أن يوصله إلى هذا لكان أمكنه أن يجيبه بجواب مفصل في الأول ولم يحصل الانقطاع، ولكن عدم النظر إلى القصد من إيراد الأدلة يؤدي إلى مثل هذه المهالك، والانقطاع في الحجة.

## المسألة التاسعة: أهمية التنبه إلى تحرير محل النـزاع:

**وتحرير** محل النـزاع يكون بمعرفة أصل القضية التي أورَدَها صاحب الشبهات، ومعرفة وجه النقض عليها.

وأما إذا لم تكن المسألة محررة؛ فإن الخصم قد يظن إنكار شيء أنت لا تريد إنكاره، أو تظن أنه يريد إنكار شيء وهو لا يريده، وبتحرير محل النـزاع يحصل الفرقان.

ولنضرب على هذا مثلا؛ فإذا قال صاحب الشبهة التي يقول بأن الأعمال ليس من الإيمان: إن هذه الأعمال تؤثر في الإيمان، وأن من ترك شيئا من واجباتها فإنه يخشى عليه... الخ.

فيجب التنبه إلى أن الخصومة ليس في التأثير، ولا في الآثار، وإنما تحرير محل النـزاع هو: هل العمل في حد ذاته من مسمى الإيمان أم لا، هذا هو محل النـزاع.

وكون المخالف يثبت الآثار دون الالتزام بكون الأعمال من الإيمان فهذا يبين تناقضه، ولا ينكر أن للأعمال آثارا في الإيمان، وإنما يبين له بطلان قوله: في أن الأعمال ليس من مسمى الإيمان.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله:(يحتاج الصواب إلى بيان ما في السؤال من الكلام المجمل؛ فإن كثيرا من نزاع العقلاء لكونهم لا يتصورون مورد النـزاع تصوراً بيناً...)[1].

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٥٦،٥٧.

## المسألة العاشرة: نقض أصل الشبهات، وعدم الخوض في الجزئيات إلا لحاجة:

إن جزئيات البدع غير متناهية، ولا يدخل تحت الحصر إلا بشق الأنفس، (فإن ما يلقيه الشيطان من الوساوس والخطرات الباطلة ليس له حد محدود)[1]، ولهذا فإن الفَطِنَ من يكسر ويهدم الأصول، وينقض الأساس فينهدم البنيان كله، وإذا سقط الأصل سقط الفرع.

ومن هنا فإن على الناقض أن يعلم أصول البدع، وما عنه تفرع، وأن يعرف ما بني عليه البدع، وأسس ذلك؛ فيسهل عليه النقض، ففهم جذور أهل البدع مهم جداً في النقض العلمي.

ومع كثرة الشبهات فإن الناقض عليه أن يهتم بأصول الشُّبْهَةِ وردها، وأصول الشُبَهِ وردها، وأما الجزئيات فإنه يغنيه عنها الجواب الإجمالي.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله:(إذا كانت الأمور المشاهدة الحسية، وما يُبنى عليها من العلوم العقلية، **قد وقع فيها شبهات كثيرة عقلية تعارض ما علم بالحس أو العقل**.

وكثير من هذه الشبه السوفسطائية يعسر على كثير من الناس أو أكثرهم حلها، وبيان وجه فسادها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٥١.

**وإنما يعتصمون بردها بأن هذا قدح فيما عُلم بالحس، أو الضرورة؛ فلا يستحق الجواب؛ فيكون جوابهم عنها أنها معارضة للأمر المعلوم الذي لا ريب فيه.**

**فيعلم أنها باطلة من حيث الجملة، وإن لم يذكر بطلانها على وجه التفصيل)**[1].

**ومن هذا الباب التنبه إلى رد أصول الشبهة أولاً، ثم الرد عليه بالوجوه الخارجية التي تدل على فساد قوله.**

فينقض أولاً دلائله ووجه استدلاله، أو ينقض أولا مقدماته، ونتائجه، ثم يستدل بفساد القول والشبهة بالأدلة الخارجية أيضاً، على أساس أنه عاضد لما سبق.

**وأذكر مثالين لذلك:**

**المثال الأول:** إذا احتج الخصم لشبهته بحديث ضعيف؛ فينبغي نقد الحديث وبيان ضعفه، ثم الكر على أصل مذهبه، ويقال له: إنك لا تستدل بالأحاديث الصحيحة الثابتة؛ لأنها ظنيات!!؛ فكيف صح لك الاستدلال الآن؟؟، وبحديث ضعيف أيضا؟؟، أو بحديث مختلف فيه؟؟

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٥٤.

**المثال الثاني**: من استدل بجواز التوسل إلى الله ﷻ بذوات الصالحين، وذكر أدلة على ذلك؛ فإن الواجب:

**أولاً**: بيان ضعف أدلته، وأنها لا تصح.

**ثانيا**: بيان ضعف وجه استدلاله بما صح من الأدلة.

**ثالثا**: يذكر أن هذا القول باطل بأدلة أخرى، ومنها:

١ -أن فيه تنقصا من حق الله تعالى.

٢ -أن فيه تنقصا من حق الرسولﷺ حيث لم يتوسل بذوات الصالحين ولم يرشد إليه.

٣ -أن فيه تنقصا من الصحابةرضي الله عنهم لأنهم لم يتوسلوا بذات الصديق ولا عمر ولا غيره من الصحابة، مع ثبات توسلهم بدعاء الصالحين.

وغير ذلك من وجوه أدلة الرد الخارجية عن ذات الشبهة ودليلها.

## المسألة الحادية عشر: جواز الرد الإلزامي مع الحذر من نسبة اللازم إلى قائل الشبهة:

إن لكل قولٍ فصيحٍ خارجٍ من ناطق صحيحٍ لازماً، وهذا اللازم قد يستشعره المتكلم، وقد لا يستشعره، ويذهل عنه.

وعلى كل تقدير فإن الملزوم هو صريح القول، المنطوق به، وأما اللازم فهو المفهوم من القول.

ولازم كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ حق ومعتبر، بشرط أن يكون لازما، وأما ما يعتقد أنه لازم وليس كذلك؛ فهذا يرجع الخطأ فيه إلى ظن الشخص.

وكيف لا يكون كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ معتبراً، وهو لا يكون إلا حقا، ولا يدل إلا إلى حق، وصحة لوازمه يدل على صحته في نفسه، وخلوه من اللوازم الفاسدة دليل على سلامته في دلالته.

وأما كلام العلماء، وعامة الناس، فهل يكون اللازم من كلامهم لازما لهم ومذهبا، وهل لازم القول والمذهب لازم؟

سئل شيخ الإسلام -رحمه الله: (هل لازم المذهب مذهب، أم ليس بمذهب؟)

فأجاب بقول: (**الصواب**: أن مذهب الإنسان ليس بمذهب له إذا لم يلتزمه؛ فإنه إذا كان قد أنكره ونفاه كانت إضافته إليه كذبا عليه..)[1].

هذا من حيث الحكم والإضافة، وأما من حيث الفساد والبطلان فإن من أثبت الملزوم دون اللازم كان قوله باطلاً.[2]

ثم قال شيخ الإسلام –رحمه الله: (بل ذلك –(أي: إنكاره للازم) يدل على فساد قوله، وتناقضه في المقال.. .

فالذين قالوا بأقوال تلزمها أقوال يُعلَم أنه لا يلتزمُها، لكن لم يَعلَم أنها تلزمه.

ولو كان لازم المذهب مذهبا لَلَزِم تكفير كل من قال عن الاستواء، أو غيره من الصفات: إنه مجاز ليس بحقيقة؛ فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة..، لكن نعلم أن كثيرا ممن ينفي ذلك لا يعلم لوازم قوله)[3].

فاللازم أو الرد الإلزامي هو الذي يلزم قائل الشبهة من قوله، فيؤتى باللازم وينظر إن أقر به؛ فيذكر له الرد الإلزامي، ثم يبين أن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم، وهو مقر باللازم فيلزمه ترك الشبهة.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/ ٢١٧.

(٢) انظر: الصفدية ١/ ١٠٤، ٢/ ٦٢، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ١٤٨.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٠/ ٢١٧٢١٨.

وإن لم يعترف باللازم؛ فحينها أيضاً تبين له فساد اللازم، ويقال له: إن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم، سواء أقررت بهذا اللازم أم لا.

## المسألة الثانية عشر: إلزام الخصم بلازم قوله، وبيان أن ذلك دليل على فساد قوله:

قد يعتقد الخصم اعتقاداً، أو يقول قولاً، ويلزم من هذا الاعتقاد أمور، ومن هذا القول أو الاعتقاد لوازم، وهذه اللوازم لا بد من النظر إليها؛ فقد تكون لوازم صحيحة، وقد تكون لوازم فاسدة، واللوازم الفاسدة دليل على فساد الاعتقاد، ودليل على فساد القول.

**وعلى سبيل المثال**؛ فمن قال: إن الله لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم!؟ فإنه يلزم على اعتقاده هذا أن ربه أصم أعمى وأبكم، ويلزم من اعتقاده ذلك أنه يعبد صنماً؛ لأن الأصنام هي التي لا تسمع، ولا تبصر، ولا تتكلم.

ولهذا نجد أن خليل الله إبراهيم عليه السلام استدل بهذه الطريقة على فساد عبادة الأصنام؛ كما أخبر الله تبارك وتعالى عنه أنه قال لقومه: **{هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (٧٢) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ (٧٣)}** [سورة الشعراء].

قال العلامة السعدي رحمه الله في تفسيره: (فأقروا أن ذلك كله، غير موجود فيها، فلا تسمع دعاء، ولا تنفع، ولا تضر، ولهذا لما كسرها وقال: {بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ} قالوا له:

{لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ} أي: هذا أمر متقرر من حالها، لا يقبل الإشكال والشك.

فلجئوا إلى تقليد آبائهم الضالين، فقالوا: {بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ} فتبعناهم على ذلك، وسلكنا سبيلهم، وحافظنا على عاداتهم، فقال لهم إبراهيم: أنتم وآباءكم، كلكم خصوم في الأمر، والكلام مع الجميع واحد)[1].

وفساد اللازم دليل على فساد القول، وفساد اللازم دليل على فساد الاعتقاد.

وبهذا يستدل أيضاً على بطلان قول النصارى في ادعائهم باتحاد الذات الإلهية في ناسوتية عيسى؛ فكيف يكون واحداً، وقد أكل، وشرب، وحمل..الخ!؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن النصارى: (ويقولون: إن اللاهوت والناسوت اختلطا وامتزجا؛ كما يختلط الماء واللبن، والماء والخمر!؟

وهذا القول هو حقيقة الاتحاد، لا يعقل الاتحاد إلا هكذا!؟

---

(١) تفسير السعدي ص .

لكن فساده ظاهر لعقول الناس؛ فإذا كان هذا لازماً لقول النصارى، وفساده ظاهراً؛ كان فساد اللازم يدل على فساد الملزوم؛ فإن حقيقة هذا القول أن الذي كان يأكل ويشرب ويبول ويتغوط، والذي ضُرِب وبُصِق في وجهه ووضع الشوك على رأسه هو رب العالمين!؟

ونفس تصور هذا القول مما يوجب العلم ببطلانه، وتنزيه الله عن ذلك، وأن قائله من أعظم المفترين على الله.

قال تعالى: {وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا إدا تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا أن دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا})[1].

وعلى هذين المثالين يتضح لنا أن فساد اللازم دليل على فساد الملزوم، وأنه باب واسع في نقض الشبهات، مع الحذر والحيطة من البعد عن اللوازم الصحيحة؛ فإنها لا ينبغي ذكرها فإن ذكرها يوهن الحجة.

---

(١) الجواب الصحيح ٤/ ٨-٩.

## المسألة الثالثة عشرة: مطالبة الخصم بالدليل:

كما أن لناقض الشبهة دليل؛ فإن الخصم قد يكون عنده دليل؛ فينبغي بعد نقض الشبهة بما تبين، أن يذكر للخصم: هل عنده من دليل على هذا غير ما نقض؛ فلعل في الجعاب شيئا، ويبين أن المسألة مبناها على الدليل، لا على مجرد الشبهات الواهية؛ فإنها زائفة، وعن قريب زائلة.

ويجعل الناقضُ نَصْبَ عينيه وهو يناقش هذه الشبهات قوله تعالى: {وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ}[1]؛ فبين الله تعالى في الآية أن اليهود والنصارى زعموا أنه لن يدخل الجنة أحد سواهم؛ فطالبهم الله تعالى بالدليل؛ مع أنه أبطلها بقوله: تلك أمانيهم.

وهذه الآية من الحجج القوية في مطالبة أصحاب الشبهات بالأدلة الواضحات؛ التي لا يختلف فيها اثنان من أصحاب العقول السليمة، والفطر السديدة، وإلا فإن الشبهات والأقوال تبقى مجرد دعاوى، ولهذا يقول الله تعالى في غير ما آية: {قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ}[2]

---

(١) سورة البقرة، الآية ١١١.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١١١، سورة الأنبياء، من الآية ٢٤، سورة النمل، من الآية ٦٤.

وينبغي هنا التنبه إلى أنه ينبغي أن تكون المطالبة بالدليل الصحيح، لا أي دليل؛ فينبغي أن يقيد فيقال: ما هو الدليل الصحيح من الكتاب والسنة على هذه المسألة؟ ما هو النقل الصحيح عن الأئمة في هذا الفهم؟ وهكذا.

## المسألة الرابعة عشر: مطالبة الخصم بنتيجة الدعوى:

في كثير من التقريرات، والأقوال المُدَّعاة، والاعتقادات الباطلات، والأقوال الزائفات، نجد أن الدعاوى تكون بلا بينات، ويكون الأمر فيها مركبا بعضها على بعض بناء على أن النتيجة سيئة، وأن نتيجة هذا التركيب ينتج عنه مفاسد ومضار...والخ.

ولكن حين التدقيق لا نجد شيئاً من ذلك، وإنما يكون ذلك متخيلاً في مخيلة القائل، والمعتقد، لا في واقع الأمر؛ فلا دليل في الواقع، ولا برهان ساطع، ولا نتيجة صحيحة، ولا دعوى موجودة.

وقد نهى الله تبارك وتعالى عن القول بالدعاوى الكاذبة، وهي التي نتائجها غير موجودة في الواقع؛ فقال تعالى: **{لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ}** [سورة آل عمران، الآية ١٨٨]، **فقد يدعي المنتسب إلى العلم دعوى يتكثر بها، ويظهر أمام الناس أنه قد أتى بدليل وحجة وبرهان، وفي واقع الأمر نتيجة البرهان والدعوى غير ما أظهر؛ فيدخل تحت عموم المرائين المتكثرين بما لم يُعْطَوا.**

وقد قال النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: **"مَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا قِلَّةً"**[1].

فليحذر المسلم من إيراد أدلة لا تدل على المطلوب تكثرا، وليبتعد العاقل عن إيراد أقوال وادعاء نتائج لا تكون صحيحة، وليربأ بنفسه العالم من إيراد أدلة لا تدل على المطلوب.

ولما كان هذا الباب كبيراً؛ فإني أورد له **مثالين**:

**الأول**: لو قال قائل: إن الشرك الذي نفعله عندنا عليه دليل؛ فحينها يطالب بنتيجة دعواه، ويطلب منه إظهار الدليل، وقد ذكر الله تبارك وتعالى هذا في القرآن؛ فقال عز وجل: **{سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلا تَخْرُصُونَ (١٤٨) قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ(١٤٩)}** [سورة الأنعام].

فهم ادعوا أن الله راضٍ عن شركهم!؟ فطالبهم الله تعالى بدليل على ذلك؛ لأن الدعوى لا بد لها من دليل، وأين نتيجة هذه الدعوى!؟ بل كون الله تبارك وتعالى قد أهلك أمثالهم، وأذاقهم العذاب، فيه دليل على أنه غير

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه.

راضٍ عن شركهم، ثم لتأكيد عدم رضاه بعث الرسل، وأقام عليهم الحجج، ومع هذا فهو سبحانه لو شاء لهداهم جميعاً.

قال العلامة السعدي رحمه الله في تفسيره: (فأخبر تعالى أن هذه الحجة، لم تزل الأمم المكذبة تدفع بها عنهم دعوة الرسل، ويحتجون بها، فلم تجد فيهم شيئا، ولم تنفعهم، فلم يزل هذا دأبهم حتى أهكلهم الله، وأذاقهم بأسه.

فلو كانت حجة صحيحة، لدفعت عنهم العقاب، ولما أحل الله بهم العذاب، لأنه لا يحل بأسه إلا بمن استحقه، فعلم أنها حجة فاسدة، وشبهة كاسدة، **من عدة أوجه:**

**منها:** ما ذكر الله من أنها لو كانت صحيحة، لم تحل بهم العقوبة.

**ومنها:** أن الحجة، لا بد أن تكون حجة مستندة إلى العلم والبرهان، فأما إذا كانت مستندة إلى مجرد الظن والخرص، الذي لا يغني من الحق شيئا، فإنها باطلة، ولهذا قال: {قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا} فلو كان لهم علم -وهم خصوم ألداء- لأخرجوه، فلما لم يخرجوه علم أنه لا علم عندهم.

{إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلا تَخْرُصُونَ} ومَنْ بنى حججه على الخرص والظن، فهو مبطل خاسر، فكيف إذا بناها على البغي والعناد والشر والفساد؟

**ومنها**: أن الحجة لله البالغة، التي لم تبق لأحد عذرا، التي اتفقت عليها الأنبياء والمرسلون، والكتب الإلهية، والآثار النبوية، والعقول الصحيحة، والفطر المستقيمة، والأخلاق القويمة، فعلم بذلك أن كل ما خالف هذه الأدلة القاطعة باطل، لأن نقيض الحق، لا يكون إلا باطلا.

**ومنها**: أن الله تعالى أعطى كل مخلوق قدرة، وإرادة، يتمكن بها من فعل ما كلف به، فلا أوجب الله على أحد ما لا يقدر على فعله، ولا حرم على أحد ما لا يتمكن من تركه، فالاحتجاج بعد هذا بالقضاء والقدر، ظلم محض وعناد صرف.

**ومنها**: أن الله تعالى لم يجبر العباد على أفعالهم، بل جعل أفعالهم تبعا لاختيارهم، فإن شاءوا فعلوا، وإن شاءوا كفوا. وهذا أمر مشاهد لا ينكره إلا من كابر، وأنكر المحسوسات، فإن كل أحد يفرق بين الحركة الاختيارية والحركة القسرية، وإن كان الجميع داخلا في مشيئة الله، ومندرجا تحت إرادته.

**ومنها**: أن المحتجين على المعاصي بالقضاء والقدر يتناقضون في ذلك. فإنهم لا يمكنهم أن يطردوا ذلك، بل لو أساء إليهم مسيء بضرب أو أخذ مال أو نحو ذلك، واحتج بالقضاء والقدر لما قبلوا منه هذا الاحتجاج، ولغضبوا من ذلك أشد الغضب.

فيا عجبا كيف يحتجون به على معاصي الله ومساخطه. ولا يرضون من أحد أن يحتج به في مقابلة مساخطهم؟

**ومنها**: أن احتجاجهم بالقضاء والقدر ليس مقصودا، ويعلمون أنه ليس بحجة، وإنما المقصود منه دفع الحق، ويرون أن الحق بمنزلة الصائل، فهم يدفعونه بكل ما يخطر ببالهم من الكلام وإن كانوا يعتقدونه خطأ)[1].

فالمطالبة بالدليل مطالبة بنتيجة الدعوى؛ فهم ادعوا أنه عندهم دليل على شركهم، ولهذا فهم مستمرون عليه، ولهذا طولبوا بالدليل ولا دليل فدل عدم وجود النتيجة على بطلان دعواهم.

ومن هذا الباب مطالبة الخصم بالبرهان على دعوى ما يقول؛ فإنه إذا طولب بالبرهان وعَجَزَ دل ذلك على نقض قوله، وبطلان دعواه، قال تبارك وتعالى: **{وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (١١١) بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١١٢)}** [سورة البقرة]

ففي هذه الآيات ما يأتي:

---

(١) تفسير السعدي ص .

١- دعوى اليهود والنصارى أن الجنة لا يدخلها إلا اليهود على زعم اليهود، والنصارى على زعم النصارى.

٢- ثم بين الله تعالى أن هذه أمنيات، لا بينات، وأنها أماني بلا براهين، ولهذا طالبهم الله تبارك بالدليل والبرهان، لو كانوا صادقين في دعواهم.

٣- ثم بين الله تبارك وتعالى خطأ دعواهم، وأن الجنة إنما هي للمستسلمين وجوههم له سبحانه وتعالى، المحسنين في أعمالهم..الخ.

قال السعدي رحمه الله: (فحكموا لأنفسهم بالجنة وحدهم، وهذا مجرد أماني غير مقبولة، إلا بحجة وبرهان، فأتوا بها إن كنتم صادقين، وهكذا كل من ادعى دعوى، لا بد أن يقيم البرهان على صحة دعواه، وإلا فلو قلبت عليه دعواه، وادعى مدع عكس ما ادعى بلا برهان لكان لا فرق بينهما، فالبرهان هو الذي يصدق الدعاوى أو يكذبها، ولما لم يكن بأيديهم برهان، علم كذبهم بتلك الدعوى)[1].

وقال تبارك وتعالى: **{أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آَلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ (٢٤)}** [سورة الأنبياء]

وفي هذه الآية ما يأتي:

---

(١) تفسير السعدي ص .

١- أن المشركين اتخذوا آلهة وزعموا أن لهم عليها أدلة، وحذف تكملة خبرهم لدلالة ما بعده عليه.

٢- أن الله طالبهم بالبرهان، والدليل، على ما زعموا.

٣- ثم بين تبارك وتعالى أن هذا القرآن والذكر الذي هو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والكتب السابقة ليس فيها ما يدل على الشرك.

٤- وأن من يدعي قولاً بلا علم، ولا برهان، فإنه يكون من صنف الجاهلين؛ فإن الجاهل يقول كلاماً لا يدل عليه البرهان والحجة.

قال الألوسي رحمه الله: (بطلان كون ما اتخذوه آلهة حقيقةً بإظهار خُلوِّها عن خصائص الإلهية، التي من جملتها الإنشار، وإقامة البرهان القطعي على استحالة تعدد الإله مطلقاً، وتفرده سبحانه بالألوهية، إلى بطلان اتخاذهم تلك الآلهة مع عرائها عن تلك الخصائص بالمرة شركاء لله تعالى شأنه، وتبكيتهم بإلجائهم إقامة البرهان على دعواهم الباطلة.

وتحقيق أن جميع الكتب السماوية ناطقة بحقية التوحيد، وبطلان الإشراك...

{قُلْ} لهم بطريق التبكيت وإلقام الحجر {هَاتُواْ برهانكم} على ما تدعونه من جهة العقل الصريح، أو النقل الصحيح؛ فإنه لا يصح القول بمثل ذلك من غير دليل عليه، وما في إضافة البرهان إلى ضميرهم من الأشعار بأن لهم برهاناً ضرب من التهكم بهم.

وقوله تعالى: {هذا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي} إنارة لبرهانه، وإشارة إلى أنه مما نطقت به الكتب الإلهية قاطبة، وزيادة تهييج لهم على إقامة البرهان؛ لإظهار كمال عجزهم، أي: هذا الوحي الوارد في شأن التوحيد، المتضمن للبرهان القاطع، ذكر أمتي وعظمتهم، وذكر الأمم السالفة قد أقمته؛ فأقيموا أنتم أيضاً برهانكم، وأعيد لفظ {ذِكْر} ولم يكتف بعطف الموصول على الموصول المستدعي للانسحاب لأن كون المشخص ذكر من معه ظاهر، وكونه ذكر من قبله باعتبار اتحاده بالحقيقة مع الوحي المتضمن ذلك)[1].

وبهذا يتبين لنا أن عجز الخصم عن إقامة البرهان على دعواه بدليل صريح من العقل، أو الإتيان بدليل صحيح من النقل، عجز وعي، وهو في نفسه ينقض الدعوى، ويهدم القول، ويبين فساد الاعتقاد.

وإذا عجز الخصم عن الإتيان بدليل على دعواه، وبان ضعفه في عدم إقامة الحجة على محتواه؛ فإنه لا ينبغي الاكتفاء بمجرد المطالبة بالدليل؛ بل يكون كذلك، لبيان نقض قوله، ثم بعد ذلك الرد على قوله، وإن كان عرياً عن الدليل، وهو ما يسمى بالنقض التنزلي، وهذا ما أبينه في المسألة الآتية.

---

(١) روح المعاني للألوسي .

## المسألة الخامسة عشر: جواز النقض التنـزُّلي إذا لم يترتب عليه مفسدة:

الرد التنـزُّلي لا يعني القول بما قاله الخصم، ولا أنه واقع صواباً، أو مصيب حقاً، وإنما هو نوع من النقض والرد الدال على أن الدعوى والقول والاعتقاد ظاهر البطلان؛ لعدم صحة المقدمة الأولى، ولعدم صحة المقدمة الثانية، أو لهما معاً، أو لعدم وجود النتيجة الصحيحة، أو لكون النتيجة ليست كذلك.

ومع ذلك فإنه ينبغي الرد على وجه الافتراض والتنزل على القول والاعتقاد، حتى تصبح الشبهة قاعاً صفصفاً لا ترى له عينًا ولا أثراً.

فالرادُّ والناقضُ نفسه قد لا يرى هذا الجواب التنزلي؛ وإنما يأتي به إما صراحة، وإما تورية؛ حتى يبين بطلان الشبهة، وخوار الدليل، فإذا تم الرد العلمي من الناحية المباشرة؛ فبعدها لا بأس بالرد الافتراضي التنـزُّلي إذا لم يترتب على هذا التنـزُّل مفسدة.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله:(فإنا في هذا المقام –(أي: مقام الرد والنقض، والمناظرة)– نتكلم معهم بطريق التنـزل إليهم، كما نتنـزل إلى اليهودي والنصراني في مناظرته، وإن كنا عالمين ببطلان ما يقوله، اتباعا

لقوله تعالى: {وجادلهم بالتي هي أحسن} [سورة النحل، الآية١٢٥] وقوله {ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن} [سورة العنكبوت، الآية ٤٦])[1].

وأضرب مثالين على الجواب الافتراضي التنزلي، الذي يؤدي إلى نقض قول المخالف:

**المثال الأول:**

إن إثبات الصفات يلزم منه حدوث الصفات في الله تبارك وتعالى!؟

فيقال:

**أولاً**: أن هذا لا يسلم لك؛ فإنه لا يلزم من إثبات الصفات حدوثها في ذات الله تعالى؛ وإنما هذا مجرد دعوى، وقياس على المشاهد.

**ثانياً** –وهو الجواب الافتراضي التنزلي–: لو لزم ذلك فما المانع من إثبات الصفات مع قولنا إنها لا تشبه صفات المحدَثين!؟

**المثال الثاني:**

لو قال المخالف: إن عليًّا أفضل من أبي بكر وعمر، ولهذا فخلافتهم باطلة!؟

نقول عن هذه الشبهة أجوبة ومنها:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٨٨.

١- أين البرهان من الكتاب والسنة الصحيحة على أن علياً أفضل من الصديق والفاروق!؟ هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين بدليل صحيح صريح؟

٢- لو فرضنا أنه أفضل منهما فهل هذا يدل على بطلان خلافتهما!؟ وهذا جواب افتراضي تنزلي؛ فإن كل عاقل يدرك أنه يصح خلافة المفضول مع وجود الفاضل؛ كما في إمامة الصلاة، وكما هو الحال فإن الملوك والأمراء يوجد من هو أفضل منهم عند الله، ومع ذلك فإن الله تعالى جعل الخلافة كوناً بيدهم.

٣- ومما يؤكد أن إمامة المفضول تصح مع وجود الفاضل أن النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم قد صلى خلف عبدالرحمن بن عوف[١]، فهذا دليل على أنه لا يلزم من إمامة المفضول مع وجود الفاضل بطلان إمامة المفضول، وقد صلى خلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه في أيام مرضه؛ كما في الصحيحين[٢].

---

(١) كما في مسند الإمام أحمد (ح١٧٤٥٥) وغيره: (عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُمَا صَلَاةُ الْإِمَامِ خَلْفَ الرَّجُلِ مِنْ رَعِيَّتِهِ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى خَلْفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ..).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام.

## المسألة السادسة عشر: عدم الانحراف عن الأسلوب العلمي مهما كانت شبهة الخصم:

إن صاحب الحق قد تواجهه شبهة واهية متدنية في السخف يَرُدُّ بها الملبِّسُ الحقَّ؛ فلا ينبغي التدني معه إلى بذاءة القول، والسخف فيه، بل ينبغي الإصرار على المنهج العلمي مهما كانت الظروف والمحاولات.

وهذا المنهج مقرر في كتاب الله تعالى؛ فقد أخبر الله جل وعلا أن فرعون قد بغى في مخاطبته لموسى عليه الصلاة والسلام، ولكن موسى التزم المنهج العلمي في المناظرة، وثبت على الحق في المقالة، ولم ينحرف عن المنهج العلمي كما فعله خصمه، وأراد أن يستفزه؛ فقال تعالى:

**{قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ}؟**

**{قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ}**

**{قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ}** وهذا من فرعون انحراف عن المنهج العلمي، وإشغال للجمهور باللغط، وإلفات للناس بأنه يتكلم فحسب!؟

ولكن موسى صلى الله عليه وسلم لم يلتفت إلى هذا الهراء، ولم يبال بهذا التخريف؛ بل استمر في المنهج العلمي الذي يقرره؛ فـ**{قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ}**.

ومع ثبات موسى في تقرير الحق بالدليل القاطع، فقد فرعون صوابه، واشطط في الطيش؛ فتفوه بما وصل إليه عقله في الواقع، وبما عليه حاله في المناظرة؛ فـ**{قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ}**!؟ وهذا كله منه خروجٌ ومحاولة لإخراج موسى عن تقرير الحق، ولفت الانتباه إلى النفس، ولكن موسى عليه السلام لم يلتفت إلى هذا الهراء، ولم يبال بهذا العواء، واستمر في تقرير الحق؛ كما في الآيات من سورة الشعراء: **{قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ (٢٨)}** الآيات.

والأمثلة على أهمية الالتزام بالمنهج العلمي في نقض الشبهات كثيرة، وهي مهمة، ومما جاء في القرآن أيضاً من ذلك قصة خليل الله إبراهيم عليه السلام مع الطاغية الذي ادعى الربوبية؛ فقال إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم ما أخبر الله عنه: **{رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ}**

**{قَالَ: أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ}** وهذه حيدة ظاهرة عن المناظرة، وانحراف عن الأسلوب العلمي؛ فهو يعلم يقيناً أن إبراهيم عليه السلام لم يرد الذي أراده هو، وإنما انحرف لأنه لم يجد جواباً؛ فتوجه إلى كونه قادراً على أن يعفو عن شخص ويقتل شخصاً، وهو مستيقن بأن الكلام كان على جهة واحدة.

وهنا إبراهيم عليه السلام لم يسترسل معه حتى لا يخرج عن المنهج العلمي؛ فتوجه إلى حجة باهرة حتى يُلجم الكافر؛ فـ**{قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَإِنَّ اللهَ**

**يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٢٥٨)}** [سورة البقرة]

وهنا يتجلى لكل منصف أن ثبات إبراهيم على المنهج العلمي في إقرار الحق، وعدم الانحراف عنه سبب عظيم من أسباب إقرار الحق، وتبيينه، وعجز الخصم وبيان ضعفه وعجزه.

## المسألة السابعة عشر: نقض الشبهات بما يفهمه صاحبُ الشبهة والعامةُ:

إن كل شبهة ترد لا يلزم من الناقض أن ينقضها، وكذلك لا يلزم أن ينقض كل شبهة بأسلوب علمي؛ وإلا فتكون كمن يخاطب السوقيين بالنحو؛ فإذا أَوْرَدْتَ الأدلة والحجج على ملقي الشبهات؛ فإنه لجهله، أو قلة علمه، قد لا يفهمها؛ فإن بعض الناس قد لا يفهم الأسلوب العلمي؛ فحينئذٍ ينبغي التفطن إلى الأدلة الأخرى المقنعة التي يدركها المخالف، بشرط أن تكون صحيحة سليمة، ولا تؤدى إلى باطل.

(فلو قال أحدٌ ما يؤمِّنِّي أن يقظتي هذه: نومٌ، أو سِحرٌ، أو كشفٌ!!!

أو أنّ والديّ وداري وأرضي شُبِّهت لي، وأن طعامي وشرابي سموم قتّالة!! لكان أن يُكوى، ويقيد، أحوج منه إلى أن يجادَل ويناظر)[1].

ففي كثير من الأحيان حكاية القول تغني عن الرد عليه، لسخافته، وشناعته؛ فلا ينبغي الخوض في القيل والقال مع ظهور البطلان، ووضوح سخافة القول؛ ومع ذلك ينبغي أن يكون الرد واضحاً وبيناً.

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص٣٦.

وهذا المنهج منهج عظيم، وهو مخاطبة الناس بما يفهمونه ويدركونه؛ فإن ذلك سبب عظيم لنقض الشبهات، وتجليتها، ولكن لا ينبغي أن ننزل إلى المستوى الدوني إلا بقدر الحاجة التي معها يمكن إفهام الخصم أو الناس.

ومما يحضرني في هذا من الأمثلة: أن أحد مشايخنا في القارة الهندية كان يناظر مبتدعاً في بيان بدعية تعليق التمايم (الحُجُب) لدفع العين، أو المرض، ونحو ذلك، وهم يسمون التمايم: التعويذة!؟

يقول الشيخ فقلت له: إن التمايم ليست مشروعة؛ بل جاء في الشرع ما يدل على المنع.

يقول فذكرت الأدلة الدالة على ذلك، وإذا بي أفاجأ به يقول للعوام، التعويذ جاء في القرآن!؟ ثم قال: {قل أعوذ برب الفلق}، {قل أعوذ برب الناس}!؟

يقول الشيخ فانصدمت كيف يلبس على الناس بذكر الآيات التي فيها اللجوء والالتجاء وطلب الحفظ والصون به من الشرور على جواز التمايم (التعويذة).

والعوام لا يفهمون إلا أن {أعوذ} تعني (التعويذة)!؟

قال: فعلمت أن العوام لا يدركون أن هذا معناه كذا وكذا إلا بمقدمات ونتائج يطول بيانه.

فقلت: قد جاء النهي عن التمايم في القرآن {قل هو الله أحد} تعني أنه لا تمايم، ولا تعويذ بغير الله؛ قال: فسكت الخصم، وانطبع في أذهان العامة أن التمايم منهي عنها بدلالة آية الوحدانية.

يقول: ثم بينت معنا {أعوذ} في الآيتين، وأنهما من تمام دلالة معنى آية الوحدانية.

وهذا النوع في المناظرات تذكر ولا تبنى فإن المناظر قد يقول قول لمجرد إسكات الخصم، أو لفت الانتباه.

ولهذا ينبغي للناقض للشبهات أن يترك الخطاب الذي يكون فيه فتنة لبعض الناس، قال الإمام البخاري رحمه الله في كتاب العلم من صحيحه: [بَاب مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الِاخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ فَيَقَعُوا فِي أَشَدَّ مِنْهُ].

فهذا يدل على أن الإنسان عليه أن يخاطب الناس بما يدركون، قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه من كتاب العلم: [بَاب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا] ثم أورد تحته قول الخليفة الراشد عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه: (**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللهُ وَرَسُولُهُ**).

وفي بعض طرقه في آخره: **"وَدَعُوا مَا يُنْكِرُونَ"** (أَيْ : يَشْتَبِهُ عَلَيْهِمْ فَهْمه.. وَفِيهِ دَلِيل عَلَى أَنَّ الْمُتَشَابِه لَا يَنْبَغِي أَنْ يُذْكَر عِنْد الْعَامَّة، وَمِثْله قَوْل

اِبْن مَسْعُود: **"مَا أَنْتَ مُحَدِّثًا قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغهُ عُقُولهمْ إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَة"**[1])[2].

و(القرآن نزل بلسان العرب، فخوطبوا بما يعرفون، وفهموا بذلك مراد الله عز وجل، فهمهم إياه ما أنزله على نبيه المبعوث إليهم بلسانهم)[3].

إذا ينبغي لناقض الشبهات أن يهتم بهذه القضية، وأن يكون حديثه سهلاً مُدرَكاً، ومفهوماً واضحاً، لا مقعراً، ولا غامضاً، حتى تفهم منه نقضه للشبهات، وتدرك ردوده على الواردات.

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

(٢) فتح الباري ١/ .

(٣) مشكل الآثار للطحاوي ١٢/ .

## المسألة الثامنة عشر: الجواب عما يورد الشُّبَهَ تَرْكُه أولى:

في كثير من الأحيان يحاول أصحاب الشبه أن يوردوا شبها فقط لإسقاط الخصم، وإسكاته، وحينها فالرد عليه يورد شُبَهًا أخرى، أو يطيل البحث في المسألة.

وأذكر مثالين من كتاب الله تعالى، حتى نعلم أنه لا يجب الجواب عن كل شبهة، ولا يجب الجواب عن الشبهة التي تورث شبهًا أخرى، أو تطيل البحث، وإنما يجاب عن الشبهة بدليل عام يفهم المراد دون أن يكون هناك إيراد.

**المثال الأول**: قال تعالى: {**أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ**} فإبراهيم عليه السلام لم يجبه عن كلامه هذا؛ لأنه يعلم أنه إنما أراد التلبيس والتدليس، ليس إلا، وأنه يريد التشويش، (فلما رآه إبراهيم عليه السلام يغالط في مجادلته، ويتكلم بشيء لا يصلح أن يكون شبهةً، فضلا عن كونه حجة، اطرد معه في الدليل)[1]، فذكر مباشرة الحجة

(١) تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص ١١١.

الدامغة، والمقولة الواضحة: {قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ}[1] وهذا دليل واضح على أن الناقض والراد عليه أن يتفطن إلى الشبه، وأن يجيب عما فيه فائدة، وعما فيه منفعة.

**المثال الثاني**: قول الله تعالى عن مناظرة نبيه موسى عليه السلام مع فرعون الطاغية: {قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ} فهذا تقرير واضح لمن يستحق أن يكون رَبًّا، وهو الخالق المتصرف جل في علاه.

وأراد فرعون الطاغية التشويش على هذا الجواب الواضح، فقال: {قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ} وهو يسأل هذا السؤال للتشويش والتلبيس؛ فإن موسى عليه السلام لو قال: هم في النار لأنهم كفار؛ لقال للناس: انظروا !!، إنه يكفر آباءكم، ويسفه أجدادكم، ولو قال موسى عليه السلام إنهم كانوا على خير، لقال: نحن على إثرهم، وسائرون على دربهم.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٥٨.

ولقد فطن موسى عليه السلام إلى الغرض من سؤال فرعون؛ فلم يجبه إلى ما أراد، وإنما أتى بجواب مجمل يفيد الغرض، ولا يفتح عليه باب الشبهات، فـ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[1].

قال الشيخ السعدي -رحمه الله: (ومضمون ذلك أنهم قدِموا إلى ما قدّموا، ولاقوا أعمالهم، وسيجازون عليها؛ فلا معنى لسؤالك واستفهامك يا فرعون عنهم؛ فتلك أمة قد خلت، لها ما كسبت، ولكم ما كسبتم.

فإن كان الدليل الذي أوردناه عليك، والآيات التي أريناكها، قد تحققت صدقها ويقينها وهو الواقع فانقد إلى الحق، ودع عنك الكفر والظلم، وكثرة الجدال بالباطل.

وإن كنت قد شككت فيها أو رأيتها غير مستقيمة؛ فالطريق مفتوح، وباب البحث غير مغلق، فرد الدليل بالدليل، والبرهان بالبرهان، ولن تجد لذلك سبيلا ما دام الملوان)[2].

فإذا ينبغي على الناقض للشبه أن يكون دقيق العبارة، عميق الألفاظ، يختار الكلمات المفصلة، ويترك الكلمات المجملة، والأولى من ذلك أن يترك التلبيس والكذب على المخالف، وهذا ما أبينه في المسألة الآتية.

---

(١) سورة طه، الآيات ٤٩٥٢.

(٢) تيسير الكريم الرحمن للسعدي ص ٥٠٧.

## المسألة التاسعة عشر: عدم الكذب على المخالف ووجوب القول بالحق:

إن القول بالحق، والصدع به عند الخلق، هو المأمور به شرعا، وهو المحمود عند الناس عرفاً وينبغي في نقض الشبهات الالتزام التام بالصدق في نقل كلام المردود عليه، وعدم الافتراء عليه، والنظر في كلامه مرات ومرات، والنظر إلى الكلام من أوله، وسياقه وسباقه.

وأن نبتعد عن التدليس، ونبتعد عن التلبيس، ونكون في مخاطبتنا للمخالف واضحين، وللحق مبينين.

وقد أمرنا الله تعالى بلزوم الصادقين، حتى نكون من المتقين، ونتحلى بأخلاقهم في الدنيا والدين.

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [1]، قال الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسير الآية: ﴿وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾: في أقوالهم، وأفعالهم، وأحوالهم، الذين أقوالهم صدق، وأعمالهم، وأحوالهم لا تكون إلا صدقاً، خالية من الكسل

(١) سورة التوبة، الآية ١١٩.

والفتور، سالمة من المقاصد السيئة، مشتملة على الإخلاص، والنية الصالحة، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة)[1].

**ومن القول بالحق**: ترك التدليس والتلبيس في نقض الشبهات، فإن التدليس والتلبيس في نقض الشبهات يزيل قيمة النقض، ويوهن قيمة الرد، والملبسين في أقوالهم مذمومون على كل حال، ومن ينصر الشريعة بالتدليس والتلبيس، كمن يسرق ليتصدق!؟؟.

بل إن الناقض إذا اتصف بهذه الصفة الذميمة لم يكن حينها ثمت فرق بينه وبين المردود عليه، لأن ذلك مُلَبِّسٌ في ذكره الشبهات، وهذا مُلَبِّسٌ في نقضه للشبهات، وإن اختلفا نية ومراداً.

قال الله تعالى: {وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ}[2]

**ومن القول بالحق**: عدم التشنيع على صاحب الشبهات بما ليس فيه، فإن كونه صاحب شبهة لا يعني أنه لا حرمة له، ولا يعني أنه يجوز الافتراء عليه؛ فهذه أمور كلها محرمة.

---

(١) تفسير الكريم الرحمن للسعدي ٣/ ٣١١.

(٢) سورة البقرة، الآية ٤٢.

ويجب تنـزيل الناس منازلهم، ومعرفة درجاتهم، ومعرفة أوصافهم، وعدم التعدي على حرماتهم، ومن جملة ذلك: أعراضهم، وصفاتهم.

فمهما أمكن الناقض أن يبتعد عن كل ظن وسوء، وعن كل تدليس وتلبيس، وعن كل كذب ومين؛ فهذا خير له.

ولكي يكون كذلك فعليه أن يبتعد عن الحماس؛ فإنه يؤدي إلى ذلك، وهذا ما أبينه في المسألة التالية.

## المسألة العشرون: عدم الحماس في الرد، والاقتصار على النص الذي ورد:

إن الحماس للدين مطلوب، بالضوابط الشرعية وبالقدر المرغوب، ولكن الحماس في الرد قد يوقع في ردِّ حقٍّ، أو إنكار ما هو من الدين، أو التوغل فيما ليس من الدين؛ فينبغي التنبه على أهمية الهدوء حين الرد، وأن يكون الإنسان آخذا بأمر نفسه.

وإن الحماس قد يتسبب في فوران الدم في الإنسان ويتولد منه الغضب، ثم يقع ما لا يحمد عقباه.

فمن ذلك أن بعض الناس أنكروا -في ردود فعل حادة- مجيء المهدي، واتصال الجن بالإنس، أو ربما أنكروا الجن أصلا، وهم يظنون بذلك كله أنهم: يخلِّصون الدين من الخرافات والشعوذات.

ولهذا فإنه ينبغي التنبه حال نقض الشبهات إلى أن الغرض ليس فقط إسكات الخصم، بل الغرض بيان الحق، فلا يورد ما هو غامض لا يُفهم؛ فقط لأجل إسكات الخصم، بل يورد ما هو جلي واضح، لبيان الحق.

وإن الحماس في الرد قد يوقع الخصم فيما لا ينبغي الخوض فيه، ومن الأمثلة الواقعية في كون الحماس للرأي يؤدي إلى الغلط واللغط، ما أذكره أن بعض أهل السنة كان يرد على الروافض قولهم في عمر بن الخطاب رضي

الله عنه؛ فأغضبه الرافضي جداً...؟!! فما كان منه مع الحماس الشديد إلا أن سَبَّ الأئمة الاثني عشر..!؟ ومعلوم أن في الأئمة الاثني عشر الذي تقدسهم الرافضة علي بن أبي طالب والحسن والحسين بن علي رضي الله عنهم، وهم من الصحابة المرضيين الذين لا تجوز التعرض لهم بغمز ولا بلمز، ولكنه الحماس المنفلت.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومن أشهر هذه الأمثلة ما ذكره الله تبارك وتعالى في كتابه حيث يقول: **{وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ(١٠٨)}** [سورة البقرة]

فالآية صريحة الدلالة في المنع من سب آلهة المشركين إذا كان يؤدي إلى سب الله تبارك وتعالى، وهذا السب قد يصدر في وقت الحماس؛ فينبغي للإنسان أن يبتعد عنه.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: (ينهى الله المؤمنين عن أمر كان جائزا، بل مشروعا في الأصل، وهو سب آلهة المشركين، التي اتخذت أوثانا وآلهة مع الله، التي يتقرب إلى الله بإهانتها وسبها.

ولكن لما كان هذا السب طريقا إلى سب المشركين لرب العالمين، الذي يجب تنزيه جنابه العظيم عن كل عيب، وآفة، وسب، وقدح -نهى الله عن سب آلهة المشركين، لأنهم يحمون لدينهم، ويتعصبون له. لأن كل أمة، زين

الله لهم عملهم، فرأوه حسنا، وذبوا عنه، ودافعوا بكل طريق، حتى إنهم، ليسبون الله رب العالمين، الذي رسخت عظمته في قلوب الأبرار والفجار، إذا سب المسلمون آلهتهم.

ولكن الخلق كلهم، مرجعهم ومآلهم، إلى الله يوم القيامة، يعرضون عليه،وتعرض أعمالهم، فينبئهم بما كانوا يعملون، من خير وشر.

وفي هذه الآية الكريمة، دليل للقاعدة الشرعية وهو أن الوسائل تعتبر بالأمور التي توصل إليها، وأن وسائل المحرم، ولو كانت جائزة تكون محرمة، إذا كانت تفضي إلى الشر)[1].

ومثله ما جاء في السنة الصحيحة عَنْ عَبْدِ اللهَّ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُّ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَّ صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ: أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟!**

**قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهَّ، وَكَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟!**

**قَالَ: يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ؛ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ"**[2].

**فقد بين النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم أن الرجل قد يلعن والديه، وهذا لا يصدر إلا في وقت الحماس الشديد في الدفاع عن الوالدين**

---

(١) تيسير الكريم الرحمن ص .

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب ، باب لا يسب الرجل والديه.

**بزعم الرجل، وهو شيء مطلوب لكنه ينتج عنه سب الوالدين فكان ذلك محرماً؛ بل ومن أكبر الكبائر.**

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قَالَ اِبْن بَطَّال: هَذَا الْحَدِيث أَصْل فِي سَدّ الذَّرَائِع، وَيُؤْخَذ مِنْهُ أَنَّ مَنْ آلَ فِعْله إِلَى مُحَرَّم يَحْرُم عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْل، وَإِنْ لَمْ يَقْصِد إِلَى مَا يَحْرُم..)[1].

(١) فتح الباري

## المسألة الحادية والعشرون: قبول الحق من صاحب الشبهة، وعدم الأنفة:

**إن** الحق هو الذي ينبغي أن يكون رائد طالب الحق، سواء كان ناقضاً أو رادّا، أو مردوداً عليه.

ويروم الناقض الحق باتباع الكلمة الإلهية الهادية التي أودعها الله سبحانه وتعالى قرآنه الكريم، ويجعل مثلها الأعلى في التطبيق البشري محمدا صلى الله عليه وسلم، فيعصمه الله من الزلل، ويجعل الحق على لسانه، فلا ينطق إلا عن الوحي، ولا يأمر إلا بالخير والرشد.

ولهذا جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم: **"لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ"**[1].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قوله: **"مَا يُحِبّ لِنَفْسِهِ"** أَيْ: مِنْ الْخَيْر؛ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الْإِسْمَاعِيلِيّ، وَكَذَا هُوَ عِنْد النَّسَائِيّ، وَكَذَا عِنْد اِبْن مَنْدَهْ مِنْ رِوَايَة هَمَّام عَنْ قَتَاده أَيْضًا.

---

(١) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، كلاهما عن أنس رضي الله عنه.

وَ"الْخَيْر" كَلِمَةٌ جَامِعَة تَعُمّ الطَّاعَات وَالْمُبَاحَات الدُّنْيَوِيَّة وَالْأُخْرَوِيَّة، وَتُخْرِج الْمَنْهِيَّات؛ لِأَنَّ اِسْم الْخَيْر لَا يَتَنَاوَلهَا.

وَالْمَحَبَّة إِرَادَة مَا يَعْتَقِدهُ خَيْرًا، قَالَ النَّوَوِيّ: الْمَحَبَّة الْمَيْل إِلَى مَا يُوَافِق الْمُحِبّ، وَقَدْ تَكُون بِحَوَاسِّهِ كَحُسْنِ الصُّورَة، أَوْ بِفِعْلِهِ إِمَّا لِذَاتِهِ؛ كَالْفَضْلِ وَالْكَمَال، وَإِمَّا لِإِحْسَانِهِ كَجَلْبِ نَفْع أَوْ دَفْع ضَرَر. اِنْتَهَى مَا يَحْصُل لَهُ.

وَالْمُرَاد هُنَا بِالْمَيْلِ الِاخْتِيَارِيّ دُون الطَّبِيعِيّ وَالْقَسْرِيّ، وَالْمُرَاد أَيْضًا أَنْ يُحِبّ أَنْ يَحْصُل لِأَخِيهِ نَظِير مَا يَحْصُل لَهُ، لَا عَيْنه، سَوَاء كَانَ فِي الْأُمُور الْمَحْسُوسَة أَوْ الْمَعْنَوِيَّة، وَلَيْسَ الْمُرَاد أَنْ يَحْصُل لِأَخِيهِ مَا حَصَلَ لَهُ لَا مَعَ سَلْبه عَنْهُ وَلَا مَعَ بَقَائِهِ بِعَيْنِهِ لَهُ، إِذْ قِيَام الْجَوْهَر أَوْ الْعَرَض بِمَحَلَّيْنِ مُحَال. .

وَلَا يَتِمّ ذَلِكَ إِلَّا بِتَرْكِ الْحَسَد وَالْغِلّ وَالْحِقْد وَالْغِشّ، وَكُلّهَا خِصَال مَذْمُومَة. .

قَالَ الْكَرْمَانِيّ: وَمِنْ الْإِيمَان أَيْضًا أَنْ يَبْغَض لِأَخِيهِ مَا يَبْغَض لِنَفْسِهِ مِنْ الشَّرّ، وَلَمْ يَذْكُرهُ لِأَنَّ حُبّ الشَّيْء مُسْتَلْزِم لِبُغْضِ نَقِيضه، فَتَرَكَ التَّنْصِيص عَلَيْهِ اِكْتِفَاء. وَاَللَّهُ أَعْلَم)[1].

(١) فتح الباري .

فالحق ضالة المؤمن أنا وجدها أخذ بها، والحكمة مبتغاه يبحث عنها حيث وجدها عض عليها[1]، ولو كان ظهور الحق على لسان وقلم خصمه، ولا يأنف عنه.

وما أعظم شأن أولئك الأخيار الذين كانوا يدورون مع الحق، ويتمنون أن يظهره الله حتى ولو على ألسنة خصومهم.

قال العلامة النووي رحمه الله: (وقد صح عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إليَّ حرف منه.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: ما ناظرت أحدا قط على الغلبة، ووددت إذا ناظرت أحدا أن يَظْهَر الحق على يديه.

وقال: ما كلمت أحدا قط إلا وددت أن يُوفق، ويُسدد، ويُعان، ويكون عليه رعايةٌ من الله، وحفظٌ.

(١) وقد جاء مرفوعاً -ولكنه لا يصح- بلفظ: "الحكمة ضالة المؤمن؛ فحيث وجدها فهو أحق بها" رواه الترمذي في السنن برقم (٢٦٨٧)، وابن ماجه في السنن برقم(٤١٦٩)، من طريق عبد الله بن نمير، عن إبراهيم بن الفضل، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم ابن الفضل المدني المخزومي، يضعف في الحديث من قبل حفظه".

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال: يا قوم أريدوا بعلمكم اللهَ؛ فإني لم أجلس مجلسا قط أنوي فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم، ولم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتى أُفْتَضَح)[1].

وقد كان السلف الصالح رضوان الله عليهم محبون لنشر الخير على يد من كان، ولا يجدون غضاضة من نشر الخير بيد الغير، لأن المهم عندهم نشر البر، ولهذا كانوا يتمون الخير للغير، ومثالاً على ذلك ما نجد عليه حبر الأمة عبد الله بن عباس حيث يقول: "فِيَّ ثَلاثُ خِصَالٍ: إِنِّي لآتِي عَلَى الآيَةِ مِنْ كِتَابِ اللهَّ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَوَدِدْتُ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ يَعْلَمُونَ مِنْهَا مَا أَعْلَمُ مِنْهَا، وَإِنِّي لأَسْمَعُ بِالْحَاكِمِ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ يَعْدِلُ فِي حُكْمِهِ فَأَفْرَحُ بِهِ، وَلِعَلِّي لا أُقاضِي إِلَيْهِ أَبَدًا، وَإِنِّي لأَسْمَعُ بِالْغَيْثِ قَدْ أَصَابَ الْبَلَدَ مِنْ بِلادِ الْمُسْلِمِينَ فَأَفْرَحُ، وَمَا لِي بِهِ مِنِ سَائِمَةٍ"[2].

بل إنه إذا ظهر الحق، وأنف عنه، كان فيه شعبة من شعب أعمال اليهود، الذين علموا ولم يعملوا، وعرفوا ولم ينقادوا، وتيقنوا ولم يذعنوا، قال الله

(١) المجموع شرح المهذب للنووي ١/ ٢٨.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ح( ).

تعالى: {ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ}[1]

فالتجرد العلمي هو من أهم مميزات النقد العلمي، الذي يكسب الباحث ثقة، ويعطيه قبولاً، ومن تمام تجرده العلمي، أن لا يبحث عن العيوب الأخرى، والمثالب الخارجية، وإنما ينقد ما أمامه، ويبطل ما هو مكتوب، وأما ما وراء ذلك.. مما قد يتوهمه، أو يظنه؛ فلا يلقي له بالاً، و إلا كان حاكماً بالظن والتخمين، متبعاً الهوى والـمَيْن.

(١) سورة البقرة، الآية ١٤٢.

## المسألة الثانية والعشرون: مراعاة الائتلاف في المسائل الخلافية:

إن نقض الشبهات إنما يكون متوجهاً إلى المسائل التي لا تقبل الخلاف: كالمسائل العقدية، وأركان الإسلام، والإيمان، وواجباته، ونحو ذلك مما هو معلوم لمن له أدنى مسكة من دين وعلم؛ فهذه المسائل لا يقبل فيها الخلاف من حيث الجملة.

فالمسائل التي لا يجوز الاختلاف فيها على نوعين:

أ- المسائل الاعتقادية العلمية التي لم يختلف فيها الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

ب- المسائل الإجماعية الفقهية، أو العملية، التي لم يختلف فيها الصحابة رضوان الله عليهم.

وأما المسائل الخلافيةُ التي يسوغ فيها الخلاف:، كالخلاف في الأفضل، والخلاف في المسائل الفرعية، ونحو ذلك، فهنا حتى لو حصل رد ونقض فإنما يكون ببيان الراجح مع مراعاة الائتلاف، وقد يكون ترك النقض والرد والبيان أولى.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله:(ومع ذلك فمراعاة الائتلاف هو الحق..، ويسوغ ترك الأفضل لتأليف القلوب، كما ترك النبيﷺ، بناء البيت على قواعد إبراهيم خشية تنفير قريش.

نص الأئمة كأحمد على ذلك في البسملة، وفي وصل الوتر، وغيره، مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز مراعاة للائتلاف، أو لتعريف السنة، وأمثال ذلك، والله أعلم)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أيضاً: (وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقْصِدَ إلَى تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ بِتَرْكِ هَذِهِ الْمُسْتَحَبَّاتِ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ التَّأْلِيفِ فِي الدِّينِ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ فِعْلِ مِثْلِ هَذَا؛ كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَغْيِيرَ بِنَاءِ الْبَيْتِ لِمَا فِي إبْقَائِهِ مِنْ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ.

وَكَمَا أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى عُثْمَانَ إتْمَامَ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ ثُمَّ صَلَّى خَلْفَهُ مُتِمًّا، وَقَالَ: الْخِلَافُ شَر)[2].

وقال رحمه الله في رسالة له قد أرسلها من السجن لأصحابه: (وَتَعْلَمُونَ أَنَّ مِنْ الْقَوَاعِدِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ جِمَاعِ الدِّينِ: تَأْلِيفَ الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعَ الْكَلِمَةِ، وَصَلَاحَ ذَاتِ الْبَيْنِ؛ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: {فَاتَّقُوا اللهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ} [سورة] وَيَقُولُ: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}

(١) مختصر الفتاوى المصرية للبعلي ص٥٢.

(٢) مجموع الفتاوى .

وَيَقُولُ: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}.

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنْ النُّصُوصِ الَّتِي تَأْمُرُ بِالْجَمَاعَةِ والائتلاف، وَتَنْهَى عَنْ الْفُرْقَةِ وَالِاخْتِلَافِ.

وَأَهْلُ هَذَا الْأَصْلِ: هُمْ أَهْلُ الْجَمَاعَةِ كَمَا أَنَّ الْخَارِجِينَ عَنْهُ هُمْ أَهْلُ الْفُرْقَةِ.

وَجِمَاعُ السُّنَّةِ: طَاعَةُ الرَّسُولِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. "إنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تناصحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أُمُورَكُمْ"...

وَقَالَ: "ثَلَاثٌ لَا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إخْلَاصُ الْعَمَلِ للهِ، وَمُنَاصَحَةُ وُلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَاءَهُمْ"...

وَأَوَّلُ مَا أَبْدَأُ بِهِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ: مَا يَتَعَلَّقُ بِي فَتَعْلَمُونَ -رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ- أَنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ يُؤْذَى أَحَدٌ مِنْ عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ -فَضْلًا عَنْ أَصْحَابِنَا- بِشَيْءِ أَصْلًا لَا بَاطِنًا وَلَا ظَاهِرًا، وَلَا عِنْدِي عَتْبٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا لَوْمٌ أَصْلًا؛ بَلْ لَهُمْ عِنْدِي مِنْ الْكَرَامَةِ، وَالْإِجْلَالِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَالتَّعْظِيمِ، أَضْعَافُ أَضْعَافِ مَا كَانَ، كُلٌّ بِحَسَبِهِ، وَلَا يَخْلُو الرَّجُلُ: إمَّا أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا مُصِيبًا، أَوْ مُخْطِئًا، أَوْ مُذْنِبًا.

فَالْأَوَّلُ: مَأْجُورٌ مَشْكُورٌ.

وَالثَّانِي: مَعَ أَجْرِهِ عَلَى الِاجْتِهَادِ فَمَعْفُوٌّ عَنْهُ، مَغْفُورٌ لَهُ.

وَالثَّالِثُ: فَاللهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُ وَلِسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ.

فَنَطْوِي بِسَاطَ الْكَلَامِ الْمُخَالِفِ لِهَذَا الْأَصْلِ؛ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: فُلَانٌ قَصَّرَ، فُلَانٌ مَا عَمِلَ، فُلَانٌ أُوذِيَ الشَّيْخُ بِسَبَبِهِ، فُلَانٌ كَانَ سَبَبَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فُلَانٌ كَانَ يَتَكَلَّمُ فِي كَيْدِ فُلَانٍ، وَنَحْوَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي فِيهَا مَذَمَّةٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ وَالْإِخْوَانِ.. .

وَتَعْلَمُونَ أَيْضًا: أَنَّ مَا يَجْرِي مِنْ نَوْعِ تَغْلِيظٍ أَوْ تَخْشِينٍ عَلَى بَعْضِ الْأَصْحَابِ وَالْإِخْوَانِ مِمّا كَانَ يَجْرِي بِدِمَشْقَ، وَمِمَّا جَرَى الْآنَ بِمِصْرِ؛ فَلَيْسَ ذَلِكَ غَضَاضَةً، وَلَا نَقْصًا فِي حَقِّ صَاحِبِهِ، وَلَا حَصَلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ تَغَيُّرٌ مِنَّا، وَلَا بُغْضٌ؛ بَلْ هُوَ بَعْدَ مَا عُومِلَ بِهِ مِنْ التَّغْلِيظِ وَالتَّخْشِينِ أَرْفَعُ قَدْرًا، وَأَنْبَهُ ذِكْرًا، وَأَحَبُّ وَأَعْظَمُ.

وَإِنَّمَا هَذِهِ الْأُمُورُ هِيَ مِنْ مَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي يُصْلِحُ اللهُ بِهَا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْيَدَيْنِ تَغْسِلُ إحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَقَدْ لَا يَنْقَلِعُ الْوَسَخُ إلَّا بِنَوْعِ مِنْ الْخُشُونَةِ؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ مِنْ النَّظَافَةِ وَالنُّعُومَةِ مَا نَحْمَدُ مَعَهُ ذَلِكَ التَّخْشِينَ.

وَتَعْلَمُونَ أَنَّا جَمِيعًا مُتَعَاوِنُونَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَاجِبٌ عَلَيْنَا نَصْرُ بَعْضِنَا بَعْضًا أَعْظَمَ مِمَّا كَانَ وَأَشَدَّ؛ فَمَنْ رَامَ أَنْ يُؤْذِيَ بَعْضَ الْأَصْحَابِ أَوْ الْإِخْوَانِ لِمَا قَدْ يَظُنُّهُ مِنْ نَوْعِ تَخْشِينٍ -عُومِلَ بِهِ بِدِمَشْقَ، أَوْ بِمِصْرِ السَّاعَةَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ- فَهُوَ الغالط.

وَكَذَلِكَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَبْخَلُونَ عَمَّا أُمِرُوا بِهِ مِنْ التَّعَاوُنِ وَالتَّنَاصُرِ فَقَدْ ظَنَّ ظَنَّ سُوءٍ، وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئًا، وَمَا غَابَ عَنَّا أَحَدٌ مِنْ الْجَمَاعَةِ، أَوْ قَدِمَ إلَيْنَا السَّاعَةَ، أَوْ قَبْلَ السَّاعَةِ، إلَّا وَمَنْزِلَتُهُ عِنْدَنَا الْيَوْمَ أَعْظَمُ مِمَّا كَانَتْ، وَأَجَلُّ وَأَرْفَعُ.

وَتَعْلَمُونَ -رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ-: أَنَّ مَا دُونَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مِنْ الْحَوَادِثِ يَقَعُ فِيهَا مِنْ اجْتِهَادِ الْآرَاءِ، وَاخْتِلَافِ الْأَهْوَاءِ، وَتَنَوُّعِ أَحْوَالِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ -مِنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَانِ- مَا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعَرَّى عَنْهُ نَوْعُ الْإِنْسَانِ..؛ بَلْ أَنَا أَقُولُ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ -تَنْبِيهًا بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى، وَبِالْأَقْصَى عَلَى الْأَدْنَى- فَأَقُولُ:

تَعْلَمُونَ كَثْرَةَ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مِنْ الْأَكَاذِيبِ الْمُفْتَرَاةِ، وَالْأَغَالِيطِ الْمَظْنُونَةِ، وَالْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ يُجَلُّ عَنْ الْوَصْفِ.

وَكُلُّ مَا قِيلَ: مِنْ كَذِبٍ، وَزُورٍ؛ فَهُوَ فِي حَقِّنَا خَيْرٌ وَنِعْمَةٌ.. .

فَلَا أُحِبُّ أَنْ يُنْتَصَرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبَبِ كَذِبِهِ عَلَيَّ، أَوْ ظُلْمِهِ، وَعُدْوَانِهِ؛ فَإِنِّي قَدْ أَحْلَلْت كُلَّ مُسْلِمٍ، وَأَنَا أُحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ، وَأُرِيدُ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ الْخَيْرِ مَا أُحِبُّهُ لِنَفْسِي.

وَالَّذِينَ كَذَبُوا وَظَلَمُوا فَهُمْ فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي، وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ اللهِ فَإِنْ تَابُوا تَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ، وَإِلَّا فَحُكْمُ اللهِ نَافِذٌ فِيهِمْ؛ فَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَشْكُورًا عَلَى سُوءِ عَمَلِهِ لَكُنْت أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ كَانَ سَبَبًا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لِمَا

يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ لَكِنَّ اللهَّ هُوَ الْمَشْكُورُ عَلَى حُسْنِ نِعَمِهِ وَآلَائِهِ وَأَيَادِيهِ الَّتِي لَا يُقْضَى لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءٌ إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ.

وَأَهْلُ الْقَصْدِ الصَّالِحِ يُشْكَرُونَ عَلَى قَصْدِهِمْ، وَأَهْلُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ يُشْكَرُونَ عَلَى عَمَلِهِمْ، وَأَهْلُ السَّيِّئَاتِ نَسْأَلُ اللهَّ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ.

وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ هَذَا مِنْ خُلُقِي، وَالْأَمْرُ أَزْيَدُ مِمَّا كَانَ، وَأَوْكَدُ؛ لَكِنَّ حُقُوقَ النَّاسِ بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ، وَحُقُوقَ اللهَّ عَلَيْهِمْ، هُمْ فِيهَا تَحْتَ حُكْمِ اللهَّ)[1].

وبهذا المثال الرائع العملي الذي ذكرته وهو مفعم بالأدلة على أهمية مراعاة الائتلاف، وترك كل ما يؤدي إلى الخلاف، من إمام جهبذ، وعالم مناظر، يتبين لنا أهمية هذه المسألة.

وإذا كان على الناقض أن يترك كل ما يؤدي إلى الاختلاف، مما يسوغ فيه الخلاف؛ فإن عليه أن يرشد إلى الأفضل بعد نقضه لكلام الخصم، وهذا ما أبينه في المسألة الآتية.

(١) مجموع الفتاوى

## المسألة الثالثة والعشرون: الإرشاد إلى الأفضل بعد النقض:

إن الإنسان مجبول على عملٍ ما، واعتقاد أمرٍ على نحوٍ ما، وإذا كان هذا العمل باطلا، والاعتقاد فاسداً؛ فإن من النقض الصحيح، والكمال الرجيح، أن يبين بعد النقض، العمل الذي ينبغي فعله، وثبت بالسنة ذكره، والاعتقاد الذي ينبغي ربط القلب عليه، وذكر الأدلة الواردة عليه، حتى لا يكون القلب خاويا، والبدن فارغا.

قال شيخ الإسلام –رحمه الله:(فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد متى ذكرت له الحق الذي عندك ابتداءً أخذ يعارضك فيه، لما قام في نفسه من الشبهة؛ فينبغي إذا كان المناظر مدعيا: أن الحق معه، **أن يُبدأ بهدم ما عنده، فإذا انكسر، وطلب الحق، فأعطه إياه**، وإلا فما دام معتقداً نقيض الحق لم يدخل الحق إلى قلبه، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل، امحه أولاً، ثم اكتب فيه الحق)[1].

ولهذا يقال: التخلية قبل التحلية.

ويدل لهذا من كلام الله تبارك وتعالى آيات كثيرة، وأذكر منها قول إبراهيم عليه السلام حيث قال: **{إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ**

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/ ١٥٩.

**الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهَّ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللهَّ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (١٧)}**.

وهذا موسى عليه السلام لما نقض عبادة قومه للعجل، وبين بطلان ذلك بالأدلة، أرشدهم إلى الأفضل الذي به نجاتهم، وعليه سعادة حياتهم؛ فقال لهم: **{يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ}**.

وهذا منهج مستقيم، وطريق قويم، فلا ينبغي ترك المنقوض عليه في الفضاء بلا طريق، ولا تركه في التيه بلا هداية.

قال الإمام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في معرض ذكره لمناظرة بين عابدٍ لله وحده وبين عابدٍ مع الله الأولياء:

(**فإن قال**: أنا لا أعبد إلا الله وهذا الالتجاء إلى الصالحين ودعاؤهم ليس بعبادة!؟

**فقل له**: أنت تقر أن الله فرض عليك إخلاص العبادة لله، وهو حقه عليك؟ فإذا قال: نعم.

**فقل له**: بين لي هذا الذي فرض عليك، وهو إخلاص العبادة لله وحده، وهو حقه عليك؟

فإن كان لا يعرف العبادة، ولا أنواعها!؟

فبينها له بقولك: قال الله تعالى: {ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً} [الأعراف:٥٥].

فإذا أعلمته بهذا؛ **فقل له**: هل علمت هذا عبادةً لله؟

فلا بد أن يقول: نعم.. .

**فقل له**: إذا أقررت أنها عبادة، ودعوت الله ليلا ونهارا، خوفا وطمعا، ثم دعوت في تلك الحاجة نبيا، أو غيره، هل أشركت في عبادة الله غيره؟

فلا بد أن يقول: نعم.

**فقل له**: فإذا عملت بقول الله تعالى: {فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ} [الكوثر:٢]، وأطعت الله ونحرت له هل هذا عبادة؟

فلا بد أن يقول: نعم.

**فقل له**: فإن نحرت لمخلوق نبي أو جني أو غيرهما، هل أشركت في هذه العبادة غير الله؟

فلا بد أن يقر ويقول: نعم)[1].

فبين الإمام رحمه الله بأسلوب سهل يسير أهمية الإرشاد إلى الأفضل، وهذا هو المتعين.

ولما قد يكون للمنقوض عليه أكثر من شبهة، وربما يفند بعض أدلة الناقض؛ فإن على الناقض أن يأتي بأقوى الأدلة التي تدمغه، ولا تطيل في

---

(١) كشف الشبهات ص .

الردود، والأخذ والعطاء؛ فإن ذلك طريق قاطع للباطل، ومحجة بينة للحق، وهذا ما أبينه في المسألة التالية.

## المسألة الرابعة والعشرون: تفنيد صاحب الشبهات بعض أدلة الناقض لا يعني الغلبة، والواجب لذلك الإتيان بأقوى الأدلة:

من المعلوم أن الحق ليس عليه دليل واحد؛ بل إن الحق له أدلة كثيرة، حتى إن المسألة الواحدة لتدل عليه عشرات الأدلة من الكتاب، والسنة، وأقوال العلماء، والعقل السليم، والفطرة السليمة؛ فإذاً ينبغي التنبه إلى إيراد أقوى الأدلة.

قال إمام الحرمين الجويني: (**وإياك أن تتعلق عند الاستدلال إلا بأقوى ما في المسألة**، ولا يغرنك ضعف السائل؛ فربما يكون في الحاضرين من يَضيق بقوته في العلم عليك الدنيا)[1].

قال الشيخ بكر أبو زيد: (نضارة الحق وهيبته، وتزهيق الباطل ووهنه، **بترتيب الأدلة حسب القوة؛ فالبداءة بالدليل الأقوى ثم القوي، فما يليه على سبيل المعاضدة والمناصرة.**

ولهذا فاحذر الدخول في رد تقصر قدرتك على دفعه بأقوى الأدلة، وحسن ترتيبها؛ فإن فعلت آل الرد إلى هدم الحق.

---

(١) الكافية في الجدل ص٥٣٤٥٣٥، نقلا من كتاب أصول الجدل والمناظرة ص٥٦٠.

وعند كر المخالِف عليك، سيَضيقُ عليك الدنيا بما يصعب عليك التخلص منه)[1].

ومن هذا الباب عدم ذكر الأدلة الضعيفة والواهية، فينبغي التيقن من صحة الاستدلال، والتأكد من صحة الحديث قبل إيراده في الـمَحال؛ لأن كثيرا من أصحاب الشبهات يبحثون عن أي شيء يتعلقون به للرد على ناقض شبهاته.

وكذلك ينبغي الاتيان بدليل نص، أو ظاهر، ولا يذكر دليل محتملاً، ولا نصاً مجملاً؛ فإن الاحتمال والاجمال سبب لاستمالة الخصم، وموجب لاستطالة المنقوض عليه.

ولو جيء بدليل ما وصاحب الشبهات نفاها بطريقة ما؛ فهذا لا يعني أنه قد انتصر؛ لأن انتفاء الدليل المعين، لا يعني انتفاء المدلول، كما قاله شيخ الإسلام –رحمه الله[2].

وأما إذا انتفى الدليل عن المدلول مطلقا؛ فهذا يدل على فساد الدليل والمدلول، قال الشيخ الأمين –رحمه الله: (واعلم أن الاعتراض بالنقض في قوة دليل مركب بحذف بعض مقدماته، وصورته أن يقول مثلا: هذا

---

(١) الرد على المخالف ص ٦٦، من مجموعة الردود.

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص٢٦.

الدليل تخلف عنه مدلوله، وكل دليل كان كذلك؛ فهو فاسد؛ فهذا الدليل فاسداً.

أو يقول: هذا الدليل مستلزم للمحال، وكل دليل كان كذلك فهو فاسد؛ فهذا الدليل فاسد)[1].

وقد ذكر الله تبارك وتعالى أن أهل الأهواء يتعلقون بأدنى شيء، كما ذكر الله عن مناظِر إبراهيم الخليل عليه السلام حيث تعلق بقوله إن الله يحيي ويميت فظن الأفاك أنه يمكنه ذلك بالتلبيس، وأن يظهر الغلبة بالتدليس؛ فمال إبراهيم عليه السلام مباشرة إلى القول الفصل، والحجة القاطعة؛ فقال الله تعالى: **{أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٢٥٨)}**.

قال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره لهذه الآية:

(فقال إبراهيم {ربي الذي يحيي ويميت} أي: هو المنفرد بأنواع التصرف، وخص منه الإحياء والإماتة لكونهما أعظم أنواع التدابير، ولأن الإحياء مبدأ الحياة الدنيا والإماتة مبدأ ما يكون في الآخرة.

---

(١) آداب البحث والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطي ص ٦٩.

فقال ذلك المحاج: {أنا أحيي وأميت}!؟ ولم يقل أنا الذي أحيي وأميت؛ لأنه لم يدع الاستقلال بالتصرف، وإنما زعم أنه يفعل كفعل الله ويصنع صنعه، فزعم أنه يقتل شخصا فيكون قد أماته، ويستبقي شخصا فيكون قد أحياه؟!!

فلما رآه إبراهيم يُغالِط في مجادلِته ويتكلم بشيء لا يصلح أن يكون شبهة؛ فضلا عن كونه حجة، اِطَّرَدَ معه في الدليل؛ فقال إبراهيم: {فإن الله يأتي بالشمس من المشرق} أي: عياناً يُقِرُّ به كل أحد حتى ذلك الكافر {فأت بها من المغرب} وهذا إلزام له بطرد دليله إن كان صادقا في دعواه.

فلما قال له أمرا لا قوة له في شبهة تشوش دليله، ولا قادحا يقدح في سبيله {فبهت الذي كفر} أي: تحير فلم يرجع إليه جوابا، وانقطعت حجته، وسقطت شبهته.

وهذه حالة المبطل المعاند الذي يريد أن يقاوم الحق ويغالبه؛ فإنه مغلوب مقهور، فلذلك قال تعالى: {والله لا يهدي القوم الظالمين} بل يبقيهم على كفرهم وضلالهم، وهم الذين اختاروا لأنفسهم ذلك، وإلا فلو كان قصدهم الحق والهداية لهداهم إليه، ويسر لهم أسباب الوصول إليه، ففي

هذه الآية برهان قاطع على تفرد الرب بالخلق والتدبير، ويلزم من ذلك أن يفرد بالعبادة والإنابة والتوكل عليه في جميع الأحوال)[1].

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله: (وفي هذه المناظرة نكتة لطيفة جدا، وهي أن شرك العالم إنما هو مستند إلى عبادة الكواكب والقبور، ثم صورت الأصنام على صورها، فتضمن الدليلان اللذان استدل بهما إبراهيم إبطال إلهية تلك جملةً بأن الله وحده هو الذي يحيي ويميت، ولا يصلح الحي الذي يموت للإلهية لا في حال حياته ولا بعد موته، فإن له ربا قادرا قاهرا متصرفا فيه إحياء وإماتة، ومن كان كذلك فكيف يكون إلها حتى يتخذ الصنم على صورته، ويعبد من دونه، وكذلك الكواكب أظهرها وأكبرها للحس هذه الشمس وهي مربوبة مدبرة مسخرة، لا تصرف لها بنفسها بوجه ما، بل ربها وخالقها سبحانه يأتي بها من مشرقها فتنقاد لأمره ومشيئته، فهي مربوبة مسخرة مدبرة، لا إله يعبد من دون الله)[2].

وبهذا يتبين لنا أهمية نقض الأدلة بأقوى البراهين، حتى لا يكون لمحاج شبهة، ولا لمبطل واهية.

ولما كان النقض مقتضاه ضلال قائل الضلالة، وكفر قائل الكفر، وفسق الداعي إلى المعصية؛ فإنه ينبغي بيان أنه لا يلزم تنزيل الحكم المتعلق

---

(١) تيسير الكريم الرحمن

(٢) مفتاح دار السعادة

بالوصف وجوده في العين، وتعيينه في الشخص، إذ الحكم العام المتعلق بالوصف، أو المتعلق بالفعل والقول، غير المتعلق بالقائل والفاعل، وهذا ما أبينه في المطلب التالي.

## المسألة الخامسة والعشرون: أهمية التفريق بين القول والقائل والفعل والفاعل:

إن القائل قد يقول قولاً، وهو لا يدري ما يترتب على قوله من الفساد والكفر، ولو علم بذلك وتبين له لرجع عن قوله، ومن هنا فإن العلماء – رحمهم الله بينوا أنه لا بد من التفريق بين القول والقائل.

فقد يكون القول كفراً، ولا يكون القائل كافراً؛ وذلك إما لعدم توفر شروط التكفير، أو لو جود مانع.

وقد يكون القول بدعةً، ولا يكون القائل مبتدعاً، وذلك لعدم توفر شروط التبديع، أو لوجود مانع.

وقد يكون القول فسقاً، ولا يكون القائل فاسقاً، وذلك لعدم توفر الشروط، ولعدم انتفاء الموانع.

**وإن الناس في هذه المسألة على طرفين ووسط:**

**الطرف الأول**: من لا يفرق بين القول والقائل؛ فبمجرد ما أن يقع الرجل في الكفر إلا وكفره، أو يقع في البدعة فيبدعه، أو يقع في المعصية فيفسقه، وهذا هو قول الخوارج، وهو مقتضى قول المعتزلة أيضاً، فغلَّبوا جانب القول على القائل، والفعل على الفاعل.

**الطرف الثاني**: من لا يفرق بين القول والقائل؛ ويُغَلِّبُ جانب القائل والفاعل، ولا يلتفت إلى القول والفعل، فلا يرتب على القول والعمل أحكاماً مطلقاً، وهؤلاء هم عامة المرجئة خلا مرجئة الفقهاء؛ فإنهم يغلِّبون جانب القائل والفاعل، ولا يلتفتون إلى الفعل والقول، فيبقون القائل والفاعل على الحكم الأول الذي ثبت له، دون النظر إلى العمل اللاحق، ويزعمون أنه لا تأثير للفعل على الفاعل، والعمل على العامل مطلقاً!!.

**القول الوسط**: وهو قول أهل السنة والجماعة، حيث إنهم يعتبرون الفعل، ويعتبرون الفاعل، ويعتبرون العمل، ويعتبرون العامل، ويعتبرون القول، ويعتبرون القائل، ولا يغلبون جانباً على جانب، ولكنهم -مِن عدلهم، وإنصافهم، وتوسطهم في الدين ينظرون إلى الفعل وينظرون إلى الفاعل، فيرتبون حكم الفعل على الفاعل بعد وجود الشرط وانتفاء المانع، وبهذا يخرجون من تشدد المتشددين من الخوارج ونحوهم، ومن تميع المائعين من المرجئة ونحوهم.

وهذه مسألة يجعل المردود عليه قريباً منك، إذا علم أنك فرقت بين قوله، وبين الحكم عليه، وأنك أنصفته، في هذا، ولم تكفره، أو لم تبدعه، أو لم تفسقه، ويكون بهذا طريق العودة مفتوحاً أمامه إلى الحق والله الهادي إلى سواء السبيل.

وهذه المسألة قد بسطتها في كتابي تقريرات أئمة الدعوة في الرد على الخوارج؛ فيغني ما كتبته هناك عن الإعادة هنا، وفيما ذكرت إشارة، وأحسبه أنه يغني عن الاسبال في العبارة.

## المسألة السادسة والعشرون: ذكر الموجبة الجزئية لنقض السالبة الكلية:

إن الملقين للشبه قد يتلفظون بألفاظ عامة؛ وعبارات مطلقة؛ فينبغي التنبه إلى هذه الألفاظ؛ لأن الألفاظ العامة أو المطلقة يمكن نقضها بسهولة، وذلك بإثبات جزئية واحدة مناقضة لتلك اللفظ العام، أو العبارة المطلقة.

فلو قال إنسان من الخوارج أو الروافض: إن الصحابة قد ارتدوا..!؟

فيكفي في الرد عليه ذكر جزئية واحدة فيقال للرافضي: ما تقول في علي والحسن والحسين وعمار فهم صحابة!؟ رضوان الله عليهم؛ فإذا أقر فتكون كليته السابقة، وعمومه الأول باطلاً.

وهكذا الخارجي يقال له: ما تقول في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما..!؟ فإنه يقر بفضلهما ومكانتهما، وبذلك تبطل عموم قوله.

**والأمثلة على هذه القاعدة كثيرة**، ونذكر من ذلك ما ذكره الله تبارك وتعالى في قوله: {**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ (٩١)**} [سورة الأنعام]

فالذين لم يقدروا الله حق قدره نفوا نفياً عاماً أن يكون الله أنزل شيئاً؛ فبين الله تبارك وتعالى نقض قولهم بذكر جزئية من العام وكونه واقعاً فدل على بطلان عمومهم، وهذيانهم في فهومهم، وأنهم إنما يخوضون في العمومات بدون علم ثابت باليقينيات.

وتقرير هذه المسألة قد وضحها شيخ الإسلام رحمه الله بمثال فقال:

(المسلمون متفقون على أن الله خالق كل موجود سواه.

**فلو قيل**: لو جاز أن يخلق موجودا للزم أن يخلق كل موجود؛ فيلزم أن يكون خالقا لنفسه وهو محال!؟

**أو لو قيل**: لو جاز أن يخلق عالما قادرا حيا لزم أن يخلق كل حي عالم قادر، وهو حي عالم قادر؛ فيلزم أن يكون خالقا لنفسه وهو محال!؟

لكان هذا كلاما باطلا.

**وأصل هذا: أن السالب النافي لما نفى نفيا عاما** أن يقوم بالله صفة، أو أن يقوم به ما يريده، ويقدره عليه؛ لكونه حادثا؛ فنفى عاما أن يقوم به حادث، ونحو ذلك.

**قابله المثبت**؛ فناقض هذا الخبر العام، وهذه القضية السالبة الكلية، **وَكَذِبُهَا يَحْصُلُ بإثبات خاص، وهو القضية الجزئية الموجبة**؛ فيجوز قيام صفة ما من الصفات، وحادث ما من الحوادث، وذلك الجائز لم يجز قيامه

للمعنى المشترك بينه وبين سائر الصفات والحوادث، وإنما قام لمعنى يختص به، وبأمثاله، لا يشاركه فيه جميع الصفات والحوادث.. .

فمن نفى نفيا عاما لأجل ذلك؛ فهو معارض بمن أثبت إثباتا عاما لأجل ذلك، وكلاهما باطل؛ بل هو المستحق لصفات الكمال العارية عن النقص، وهو على كل شيء قدير، ولم يزل قادرا على أن يتكلم، ويفعل، بمشيئة واختياره سبحانه وتعالى)[1].

وهذا يجعلنا نقول لكل نافٍ نفياً عاماً: إن الله لا يوصف بوصف!؟ هل الله موجودٌ أو لا؟! فإن أثبت الوجود، ووصف الله بكونه موجوداً فقد ناقض نفسه، وإن نفى وجود الله تبارك وتعالى فقد جحد، ووقع في الإلحاد.

ومثل ذلك يقال للمعتزلة النفاة للصفات: هل الله تبارك وتعالى يعلم أو لا؟! فإن أنكروا علم الله تبارك وتعالى كفروا، وإن أقروا بالعلم ناقضوا أنفسهم.

وهكذا في جميع أبواب الاعتقاد والشرع كل من ادعى كلية مثبتة فإن نفي جزئية واحدة دليل على عدم صحة الكلية، وكذلك من ادعى كلية منفية فإن ثبوت جزئية واحدة دليل على عدم صحة الكلية، وهذا أمر في غاية الانتظام، يستقيم به النقض على الشبه، والرد على المبطل به.

---

(١) درء تعارض العقل ٥/ ٤.

فعلى الناقض أن يكون بصيراً في تأمله للعبارات، وتيقظه للكلمات، وعليه كذلك أن يعلم أنه ما من دليل يستدل به المنقوض إلا وفي النص نفسه ما ينقض قوله، وهذا ما أبينه في المسألة التالية.

## المسألة السابعة والعشرون: لا يستدل أحد بنص على باطل إلا وفي النص ما يرد عليه:

**المسألة الثامنة والعشرون: إذا كانت المقدمة الدليل، أو الخبر- صحيحا، والدعوى أو النتيجة خاطئة؛ فينبغي بيان الدعوى الصحيح، أو النتيجة الصائبة:**

## المسألة التاسعة والعشرون: الحذر من التعميم في القول أو الحكم:

## المبحث الثالث: بعض المهمات المتعلقة بالشبهات إذا كانت في كتاب، وفيه مسائل:

### المسألة الأولى: التأكد من صحة الكتاب:

إن الشبهات إذا كان في كتاب؛ فإن أهم ما ينبغي – بالإضافة إلى ما سبق ذكره التأكد من صحة الكتاب، من حيث النظر إلى طبعاته، وهل هذا الكلام هو هكذا في جميع النسخ، أو في بعضها، وإذا كان في بعضها فيتأمل في الغرض من ذلك، وهل هذا السقط كان قصداً، أم كان خطأً.

والتأكد من صحة الكتاب أمر مهم؛ لأن كثيرا من الأخطاء العلمية قد يكون سببها المطابع التجارية.

وأيضاً؛ حتى تبرأ الذمة من نسبة الكلام إلى مؤلفه بعد ذلك.

وأنبه هنا إلى تدليس بعض أهل الأهواء حيث أنهم يطبعون كتبا مليئة بالشبهات، ولكن إذا كانت هذه النسخ لدولة معينة؛ فإنه يغير كثيراً مما فيه لأنه يعلم أن هذه الدولةَ: السُّنَّةُ فيها ظاهرة[1].

وأما إذا كان الكتاب لم يطبع إلا مرة واحدة فالأمر أيسر.

ومن هذا الباب التأكد من نسبة الكتاب إلى من طبع باسمه، أو من اسم الناشر، أو من الاسم المستعار[2].

(١) وهذا كثيرا ما يقع إذا ظهرت السنة في دولة ما، وفي المملكة العربية السعودية -ولله الحمد هناك رقابة على الكتب، ولهذا كثير من المؤلفين، ودور النشر، والجهات، والأحزاب يتحاشون طباعة ما يفضحهم، ويبين سرائرهم.

(٢) وما أكثر ما يطبع الكتب بالأسماء المستعارة، وهذا قد يكون بحق، وقد يكون بباطل.

ومن ذلك أيضاً: النظر إلى الكتب الأخرى للمنقود إذا وجد لعل أن يعلم له منهج، وأن يعرف له معتقد، وأن يعرف له مسلك، فيكون نقض الشبهات إذا عرف أصل مذهبه، وأصل منهجه، أيسر وأسهل.

**المسألة الثانية: ذكر الغرض من النقض في أول الكتاب:**

**المسألة الثالثة: بيان الثوابت والمنهج العام في النقض، والأسس المتبعة:**

**المسألة الرابعة: ذكر الشبهة على وجه لا يؤثر في القراء، ثم الرد عليها:**

## المبحث الرابع: بعض المهمات المتعلقة بالشبهات المسموعة، وفيه مسائل:

**المسألة الأولى: لين الصوت:**

الشبهات المسموعة عبر الوسائل الحديثة: الإذاعة، الشاشة «التلفزيون»، الانترنت، والمحاضرات، والندوات، ونحو ذلك قد كثرت، فكل من هذه الوسائل تلقي السموم على الناس وبطرق شتى.

والأولى لمن يتصدى لهذه الشبهات أن يتحلى -بالإضافة إلى ما سبق بيانه في هذا المؤلف أن يكون لين الصوت: لا قويا جهوريا يفهم منه التعالي، والانتصار للنفس، ولا خفيفا ضعيفا لا يُسمع؛ فيظن الضعف في النقض.

ولكن يكون بين ذلك، واضحاً بيناً، ولا يكون فيه تعتة أو تمتمة، وهذا يدل له قوله تعالى: {وأخي هارون..}

## المسألة الثانية: مراعاة كلام صاحب الشبهة:

مراعاة كلام صاحب الشبهة؛ فينبغي قبل الاعتراض والنقض التأمل على وجه الاعتراض، وهل في الكلام استدراك منه أو لا، قال إمام الحرمين الجويني: (وعليك بمراعاة كلام الخصم، وتفهم معانيه على غاية الحد، والاستقصاء؛ فإن فيه أماناً من اضطراب ترتيب فصول الكلام عليك؛

فيسهل عليك عند ذلك وضع كل شيء موضعه، وفيه أيضا أمان من تلبيس الخصم والذهاب عن تزويره)[1].

## المسألة الثالثة: إيراد النقض بعد انتهاء صاحب الشبهة من القول:

إيراد النقض بعد انتهاء كلام صاحب الشبهة، خشية أن يكون ما فهمته من الشبهة له عليها استدراك في الأخير؛ فينبغي التنبه إلى هذا، قال الخطيب البغدادي –رحمه الله: (وإذا وقع له شيء في أول كلام الخصم؛ فلا يعجل بالحكم به، فربما كان في آخره ما يبين أن الغرض بخلاف الواقع له؛ فينبغي له أن يتثبت إلى أن ينقضي الكلام)[2]، وقال الشيخ الأمين–رحمه الله مبينا آداب المناظرة: (ينتظر كل واحد منهما صاحبه حتى يفرغ من كلامه، ولا يقطع عليه كلامه قبل أن يقطع)[3].

## المسألة الرابعة: مراعاة المصالح والمفاسد في الرد:

(١) الكافية في الجدل ص٥٣٥، نقلا من كتاب: أصول الجدل والمناظرة ص٥٤٨.

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢/ ٣١.

(٣) آداب البحث والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطي ص٩١.

فقد يورد الخصم شبهاً متعددة، وعليه فإنه ينبغي لمن يريد الرد أن يبين أن في كلامه إدخالاً لبعض الأمور في بعض، وفيه كر وفر، وأنه سيأخذ أكبر الشبهات، ويردها فإن في نقضها نقض لما عداها.

ومع ذلك فعليه أن يراعي المصلحة في اختياره للشبهة التي يريد نقضها، بحيث يختار الشبهة القوية، التي يدرك لها قوة رد.

وإذا لم يكن الأمر عنده كذلك؛ فعليه أن يختار الشبهة التي يحسن الرد عليها.

وإذا كان لا يملك جواباً للشبهة؛ فإنه يطلب البحث والتنقيب، والجواب بعد ذلك.

وقد كان النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم يطلب من المشركين حينما يطالبونه بالجواب وقتاً؛ كما في سؤالهم عن الروح.

**وإذا كانت الشبهات واردة في محاضرة ما، أو ندوة ما؛ فإنه لا** يخفى ما للمحاضرات والندوات من حرمة عند سامعيها، والقائمين عليها؛ وعليه فينبغي أن يكون الناقض لما ورد في المحاضرات والندوات من الشبهات على حذرٍ.

وأن يراعي المصالح والمفاسد في نقضه، وأن ينظر بعين البصيرة، هل كلامه مساوٍ للمحاضر أو فوقه؛ فإن كان في مثل هذه الحالة؛ فإن النقض

يكون أيسر، وإن كان دون ذلك ولو من الناحية الاجتماعية فإن نقضه كأنه إعادة للشبهة وترسيخ لها في نفوس السامعين؛ فلا ينبغي أن يتكلم، ولا يحاول النقض بأي وسيلة من الوسائل؛ فإن ذلك يعني الإعادة في الشبهة، وقبولها أكثر من العامة الغوغاء الذين يسمعون.

ومن ذلك إذا كان المدرس صاحب شبهةٍ، والطالب المتلقي أقل منه رتبةً فإنه لا يسعه النقض، بل لو نقض ما ازدادت الشبهة بسبب كلامه إلا ترددا، وصار هو محل سخرية، واستهجان من زملائه، فليتنبه.

**وإذا كانت الشبهة** واردة في الوسائل المسموعة والمشاهدة كالإذاعة والشاشة المصورة؛ فإن على من يرد أو ينقض الشبهة، أن يكون دقيقا في كلامه، ومنضبطا في وقته، ومحافظا على سمته، وإلا فإنه يخسر النقض، ويوغر الصدر، ويكون سببا في ترديد الشبهة.

## المبحث الخامس: بعض المهمات المتعلقة بنقض الشبهات في الوسائل المرئية؛ وفيه مسألتان:

### المسألة الأولى: الاستماع الجيد لما يقوله الخصم، وعدم التشاغل عنه:

### المسألة الثانية: عدم الضحك والاستهزاء والسخرية:

## الخاتمة

بعد هذا الجهد المتواضع فإني أضع بين يدي القارئ هذه الخاتمة، وهي بمثابة نتيجة وملخص لبيان أهم ما توصلت إليه:

١. إن «نقض» و «رد» و «كشف» الشبهات بمعنى متقارب.

٢. أهمية التفريق بين مجرد القول والدعوى، وبين الشبهات.

٣. إن رد الشبهات أمرٌ مشروع، بل قد يكون واجباً.

٤. لنقض الشبهات فوائد كثيرة.

٥. من لم يكن من أهل العلم، وطلبته؛ فالواجب في حقه أن لا يلج باب نقض الشبهات.

٦. إن السلف متفقون على كشف ونقض الشبهات، ولهذا ردوا على جميع أهل البدع.

٧. إن الغرض من نقض الشبهات: بلوغ رضا الله تعالى، والذب عن سنة رسول الله ﷺ.

٨. الغاية من غرض نقض الشبهات: هو إحقاق الحق، وإبطال الباطل.

٩. إن الرد ونقض الشبهات ليس ترفاً علمياً، بل إنما هو عند الضرورة والحاجة.

١٠. للأسلوب الحسن في الرد أثره البالغ، على المردود عليه، وعلى عامة الناس.

١١. أهمية خلط النقض بالترغيب والترهيب، حتى يكون الناقض داعية بأنجح أسلوب.

١٢. معرفة القواعد الشرعية معينة أولاً على نقض الشبهات، ثم إدراك الدلائل ثانياً.

١٣. التفطن إلى غرض إيراد الأدلة من صاحب الشبهات يقطع عليه الطريق.

١٤. تحرير محل النـزاع يقلل الفجوة بين الناقض والمنقوض عليه في الوصول إلى الحق.

١٥. أهمية نقض الشبهات من أصولها، وعدم الالتفات إلى جزئياتها.

١٦. جواز الرد الإلزامي، وجواز الرد التنـزلي إذا لم يترتب عليه مفسدة.

١٧. الثبات على المنهج الحق، وعدم الانحراف عنه يكون سببا لظهور الحق.

١٨. أهمية سهولة الخطاب في النقض سبب لمعرفة الحجة وفهمها.

١٩. قد يكون أحيانا ترك بعض الشبهة وعدم الإجابة عليها أولى من الإجابة.

٢٠. أهمية التثبت من قول الناقض، وعدم الكذب عليه.

٢١. الحماس في الرد ليس محموداً، بل المحمود موافقة الشرع في كل حال.

٢٢. قبول الحق من صاحب الشبهات، وعدم الأنفة من ذلك.

٢٣. النقض يتوجه إلى الشبهات الواردة على المسائل التي لا يسوغ فيها الخلاف.

٢٤. أهمية طرح البديل بعد نقض الشبهة.

٢٥. إيراد أقوى الأدلة يقطع على الخصم محاجتك.

٢٦. التفريق بين القول والقائل هو المنهج الحق.

٢٧. أهمية التثبت من نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٢٨. أهمية مراعاة حال المدعوين.

هذا ما تيسر لي جمعه؛ فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله وأتوب إليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

انظر: الرد على المخالف للشيخ بكر أبو زيد، ضمن الردود

نقض الشبهات ضمن رسائل الإمام محمد الشخصية ١/ ١٥١،١٤٨،١٢٢.